

العمال و التجارة

AL MAL WALTEGARA

تصريحات وردية ...

والحال يسوء من سئ إلى أسوأ

بقلم / أحمد عاطف

إطار تقديم الاستشارات الضريبية (جزء ثانى)

بقلم دكتور / سمير سعد مرقص

أسباب الثاوية وراء عدم استخدام المطومات الحاسية

في اتخاذ قرارات الاستثمار فى دول العالم الثالث

د / محمد الأمين تاج الأصفياء حسن البصرى

شركة مصر / إيران للغزل والنسيج السويس - منيا القمح

إحدى ثمار سياسة الانفتاح الإنتاجي

«ميراتكس» شركة مشتركة بين مصر وإيران تأسست في ديسمبر ١٩٧٥
بموجب القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والقوانين المعدلة له
ويقدر إجمالي الاستثمار بحوالي «٢٥٠ مليون جنيه»
يلغز رأس مال ميراتكس المدفوع «١٠٨.٥٠٠ مليون جنيه» وتوزيعه كالاتي :

٥١٪ للجانب المصري ويمثله :

- ١) الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس نسبة ٢٧,٥٪
- ٢) بنك الاستثمار العربي نسبة ٢٣,٥٪

٤٢٪ للجانب الإيراني ويمثلها الشركة الإيرانية للاستثمارات الأجنبية :

والأنشطة الرئيسية لميراتكس هي إنتاج وتسويق غزل القطن والمخلوط بالبوليستر من غمرة ٤ إلى ١٦٠ انجليزي
مسرحة وممشط ، مفرد ومزوي ، برم نسيج وتريكو ، خام ومحروق ومحرر على كون وشلل ، وقد جهزت
ميراتكس بأحدث الماكينات من أوروبا الغربية واليابان ، ويقدر الإنتاج السنوي بحوالي ١١١٥٠ طن بقيمة
٢٦٠ مليون جنيه .

مصنع الغزل الرفيع السويس

الطاقة = ٧٦٦٨٨ مردد الإنتاج = ٢٧٥٠ طن الخيوط المنتجة من متوسط غمرة ٨٣٠٦ انجليزي

مصنع الغزل المتوسط السويس - منيا القمح

الطاقة = ١٣٧٦٤٨ مردد الإنتاج = ١١١٤٨ طن الخيوط المنتجة من متوسط غمرة ٣٦,٦ انجليزي

مصنع الغزل السميك السويس

الطاقة = ٣٢٠٠ روتر الإنتاج = ٢٥٠٠ طن الخيوط المنتجة من متوسط غمرة ١٣,٧ انجليزي

تبلغ صادرات ميراتكس حوالي (٢٢٢٠ طن سنوياً) بقيمة (٢٠ مليون دولار) إلى أمريكا وأسواق أوروبا الغربية
(ألمانيا - الدانمارك - البرتغال - اليونان - تشيك - فرنسا - أسبانيا - إنجلترا - إيطاليا) ودول شرق
آسيا (اليابان - تاوان - كوريا - سنغافورة) ودول شمال أفريقيا (المغرب - تونس) ويبلغ
عدد العاملين بميراتكس (٥٥٢) عامل) تبلغ أجورهم السنوية حوالي (٥٥ مليون جنيه) ،

وتر حصول الشركة على شهادة EN ISO 9001 وشهادة الثقة

Deko - Tex Standard 100

هيئة المحكمين

الحسابات والضرائب:

- أ. د. عبد المنعم محمود
- أ. د. منير محمود سالم
- أ. د. شوقي خياط
- أ. د. عبد المنعم عوض الله
- أ. د. محمود النافى
- أ. د. أحمد حجاج
- أ. د. أحمد الحابري
- أ. د. منصور حامد

إدارة الأعمال:

- أ. د. محمد سعيد عبدالفتاح
- أ. د. حسن محمد خير الدين
- أ. د. شوقي حسين عبدالله
- أ. د. محمود صادق باززع
- أ. د. علي محمد عبدالوهاب
- أ. د. عبد المنعم حيالي جنيدي
- أ. د. عبد الحميد بهجت
- أ. د. محمد محمد إبراهيم
- أ. د. فتحي على محرم
- أ. د. السيد عبده ناجي
- أ. د. محمد عثمان
- أ. د. أحمد فهمي جلال
- أ. د. فريد زين الدين
- أ. د. ثابته إدريس
- أ. د. عبد العزيز مجير

الاقتصاد والإحصاء والتأمين:

- أ. د. أحمد الفندوز
- أ. د. عبداللطيف أبو العلا
- أ. د. جيمس زهران
- أ. د. سمير طويار
- أ. د. إبراهيم منشد
- أ. د. منير أحمد مقرر
- أ. د. نضال فتحي
- أ. د. عادل عبد الحميد عز
- أ. د. العشري حسين فؤاد
- أ. د. رضا البستاني
- أ. د. ثابته إدريس
- أ. د. المعتز بالله جبر
- أ. د. محمد الزمار

في هذا العدد

م	الموضوع	صفحة
(١)	كلمة التحرير	
٢	تصريحات وردية... والحال يسوء من سيء إلى أسوأ	
	رئيس التحرير	
(٢)	إطار تقديم الاستشارات الضريبية	٤
	الجزء الثاني (٢) د. سمير سعد مرقس	
(٣)	الأسباب الثانوية وراء عدم استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات الاستثمار في دول العالم الثالث	١٢
	د/ محمد الأمين تاج الأضياف حسن البصري	
(٤)	تحليل وتطوير المعاملة الضريبية لإيرادات الثروة العقارية في ظل القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ م	١٨
	د/ عادل التابعي عبده الغزناوي	
(٥)	نموذج محاسبي مقترح لقياس وعاء زكاة المنشآت الصناعية	٣٧
	دكتور/ محمد عياض بدوي	

القسم الأول خاص بنشر الأبحاث المحكمة وفقاً لقواعد النشر العلمي المتعارف عليها عن طريق الأمانة كل في تخصصه

تحت النسخة

جمهورية مصر العربية جنيهاً

٥٠٠ درهم	٥٠ ل.س
٤٠٠ جنيهاً	٢٥٠٠ ليرة
٥٠٠ دينار	١٠٠٠٠ ل.س
٨٠٠٠ ل.س	١ دينار
١٠٠٠٠ ل.س	١٠ ريالات

الاشتراكات

- الاشتراكات السنوية ٢٤ جنيهاً مصرية داخل جمهورية مصر العربية.
- الاشتراكات السنوية خارج جمهورية مصر العربية سعر النسخة + مصاريف البريد.
- ترسل الاشتراكات بشيك أو خوالة بريدية باسم مجلة المال والتجارة على العنوان أدناه.
- الإعلانات يتمثل عليها مع الإدارة.



تصريحات وردية ... والحال يسوء من سئ إلى أسوأ

بقلم محاسب / أحمد عاطف عبدالرحمن
رئيس مجلس الإدارة

جيوب الحرامية.

■ مصر فى القرن الواحد والعشرين تشرب مياه ملوثة أذاعتها الفضائيات فكانت بمثابة رصاصة فى القلب قلب كل مصرى بل قلب مصر كلها ... جاءت من خونة هذا الشعب ممن ماتت قلوبهم وضاعت ضمائرهم .

■ إن البلد يعيش مأساة فى كل شئ ... مأساة شعب عاش فى أحلام من وحى قادتها ممن فسدوا وأفسدوا من حولهم من بطانات السوء ... أفسدت علينا الحياة منذ عهد عبدالناصر والسادات وما نحن نعيش فى ميراثها فى عهد مبارك حيث الحلال والحرام حسب أهوائهم .

■ زادت المسافة بين الطبقات المحرومة من كل شئ ... وبين

والصحة .

■ كما جاء فى تصريح الوزير أن البطالة تراجعت إلى ٩,١ ٪ وأن متوسط دخل الفرد زاد ١٠ آلاف جنيه وفى تصريح آخر ٦٨٠٠ جنيه وارتفع حجم الصادرات إلى ٢٢ مليار ، وفى تصريح آخر أن معدل التضخم بلغ ٧ ٪ .

■ أرقام إذا بحثت عنها فى أرض الواقع لوجدناها متضاربة بعيدة تماماً عن حقيقة ما يجرى فى الشارع المصرى نبدأ من حيث قال الوزير من أن دخل الفرد ارتفع إلى عشرة آلاف جنيه للفرد فى السنة كيف هذا يا معالى الوزير ومعدل الفقر يتزايد وطواوير العيش لا تنتهى وأين المليارات التى أنفقت للبيتية التحتية ... إنها ما زالت تحتية وذهبت المليارات إلى

■ فى أحد المؤتمرات الصحفية صرح وزير التنمية الاقتصادية بأن معدل النمو الاقتصادى للعام الثانى على التوالى يصل إلى ٧,١ ٪ خلال العام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ وفقاً لمؤشرات الأداء الفعلى للاقتصاد المصرى وقرر أن هذا يعد أعلى معدل حققه الاقتصاد المصرى خلال الأعوام الخمسة الماضية وأن نسبة ٣٠ ٪ من الزيادة فى الناتج المحلى تحققت من قطاع الصناعة وبالذات الصناعات التحويلية وأن الواردات السلعية زادت بنسبة ٣٤ ٪ وبجوار الخبر المنشور فى جانب آخر أن هناك منحة سويسرية جديدة لمصر ١٤٠ مليون جنيه للحكومة المصرية تستخدم المنحة فى تمويل مشروعات فى قطاع البيئة

من امتلكوا كل شئ طبقة
سُميت هي بالإقطاعية ولكنها
فى الحقيقة هى طبقة
الحرامية تتصف بالأنانية
والجشع - إن إقطاع الماضى
يختلف عن إقطاع الحاضر
كان إقطاع شعبان ويشعب من
حوله فى محيطه الضيق أما
قطاع الحزامية فهو جائع
وسيزل جائعا لا يشبع أبداً
لأنه مال حرام غير موروث بل
منهوب فهو محرم عليه
الاستمتاع به هو ومن حوله .

إن التصريحات المتعاقبة
والمتضاربة بين كل وزير وآخر
يدل على مدى التخبط الذى
تعيشه الدولة فى ظل فوارق
طبقية رهيبة لم نعهدها من
قبل - لم يكن أحد يصدق أن
يحدث هذا مع بداية مشوار
التحول الاقتصادى من
الاشتراكية إلى الرأسمالية
والتي انحرفنا نحوها بأكثر
ممن سبقونا إليها من الدول
المتحضرة - أصبحنا ملكيين
أكثر من الملك .

■ الخربة طبقناها بلا حدود
وفى غياب برنامج منتهج

بحسب خطوات ما نحن
سائرون إليه ، فتحنا الأبواب
وهول المستوردون والتجار
إلى دول شرق آسيا فى
عمليات استيرادية غير
مسبوقة للاستفادة بفرق
الأسعار بين الشبيه المحلى وما
هو قادم من دول الإغراق
كالصين والهند وغيرها حيث
دعم الحكومات للصناعات
الوطنية بلا حدود فقد
أعطاهما ميزة تنافسية مما
مكثها من غزو الأسواق
العربية والأوروبية والأمريكية .

■ منذ تطبيق الجات لم تأخذ
الحكومات المصرية المتتالية
بفترة السماح ولم تستفد من
المميزات المعطاة من خلال
هذه الاتفاقية ولم تجهز
نفسها من حيث تعديل
القوانين بما يزيل المعوقات من
أمام الصناعات الوطنية
والمعالجة الجمركية السليمة
والمُنظمة لعمليات الاستيراد
المفتوح بدون ضوابط ممانعة أو
حماية للصناعات المصرية
وليس القصد منها الحماية
فى حجب ذاتها بل من أجل
توفير عناصر المساواة فى

التكاليف والأعباء حتى تكون
المنافسة عادلة وتقف أمام
الهجمة الشرسة التى قادها
المستوردون على السوق
المصرى وسط فوضى من
الإجراءات والتى استفاد من
ورائها الكثير وخلفت طبقة
متوحشة من الرأسمالية
القبيلة التى تبنى نفسها على
حساب مصالح الشعب العليا .

كان يجب على الدولة عند
تطبيق الجات عام ١٩٩٦ أن
تقوم بإصلاح جمركى يفرق
بين الجمارك على الخامات
وبين الجمارك للسلع الجاهزة
فكان العكس صحيح أن جاء
التعديل الجمركى على حساب
الصناعة المصرية الوطنية بأن
منح حد من الإعفاءات
والتخفيضات للسلع الجاهزة
فى بداية التعديلات حتى دمر
سوق الصناعات المصرية ومن
هنا نشأت وتولدت حالات
التعثر الصناعى مع البثوك
والذى طال البلاد من أقصاها
إلى أقصاها وتوقفت المصانع
وزادت البطالة والحال يسوء
من سن إلى أسوأ

إطار تفكير الاستشارات الضريبية

دكتور/ سمير سعد مرقس

محاسب قانوني ومستشار ضريبي • أستاذ المحاسبة والضرائب بالجامعة الأمريكية.
أستاذ بالدراسات العليا بكلية التجارة جامعة الإسكندرية وكلية التجارة بدمهور.
أستاذ بالمعهد العربي للتكنولوجيا المتطورة
عضو جمعية الضرائب الدولية IFA • عضو جمعية المحاسبين الأمريكية AAA.

الجزء

(٢)

ضرورة اعتماد مراجع الحسابات الخارجية للإقرار الضريبي .

٤ - تمثيل المنشآت والشركات أمام مصلحة الضرائب والجهات القضائية في المنازعات الضريبية بين الجهات التي يمثلها ومصلحة الضرائب والقضاء .

٥ - تقديم المشورة بشأن الاستفادة من الحوافز الضريبية وتعظيم استفادة المنشآت منها دون تجاوز أو مخالفة القانون .

٦ - عدم توافر الخبرة الضريبية لدى الإدارات المالية أو إدارة الضرائب الداخلية بالنسبة للتعامل مع المشاكل الضريبية المختلفة أو الخبرة في التعامل مع مصلحة

المنشآت في حلها .

■ الأسباب التي تدعو إلى زيادة الطلب على الاستشارات الضريبية .

١ - غموض نصوص بعض التشريعات الضريبية وتباين التفسيرات في النص الواحد .

٢ - ما قد يترتب على تبني تفسير دون آخر - قد يتعارض مع تفسير مصلحة الضرائب - مع احتمال توجيه الاتهام إلى المنشأة بمخالفة القوانين واللوائح الضريبية واستخدام طرق احتيالية بقصد التهرب من أداء الضرائب مما يؤثر على سمعة المنشأة ونشاطها وكيانها .

٣ - ما تنص عليه التشريعات الضريبية من

استكمالاً لما سبق

نشره

في العدد السابق

المبحث الثاني

دراسة تطبيقية للاستشارات

الضريبية كأحد الخدمات التي

يقدمها مراقب الحسابات :

مقدمة :

ظهر اتجاه حديث في الفقه المحاسبي والضريبي نجو القاء الضوء على الاستشارات الضريبية كأحد المجالات التي يستفيد منها المتعاملون مع مراقب الحسابات ويرجع ذلك إلى نمو وتزايد المشكلات الضريبية التي تواجهها المنشآت المختلفة مما يجعلهم في حاجة ملحة إلى طلب خدماته ومشورته ورغبة هذه

الضرائب وخبراء وزارة العدل والقضاء عند نظر المنازعات الضريبية .

٧ - مساعدة المنشآت في اتخاذ القرارات في الموضوعات التي يكون لها تأثير ضريبي أو تؤثر على الالتزامات الضريبية وخاصة في مجال توجيه الاستثمارات ومدى إمكانية التمتع أو التوسع في التمتع بالإعفاءات.

٨ - الاستعانة

بالاستشارات الضريبية في اختيار الشكل القانوني للمنشأة أو القانون المنظم للنشاط حيث أن اختيار مظلة قانون معين تنشأ في ظله أو تتمتع بمظلته يحقق لها مزايا ضريبية وتتفاوت هذه المزايا من قانون لآخر .

٩ - توفير الاستشارات الضريبية للمنشأة ميزة اختيار تأثير اتباع سياسة مالية أو محاسبية معينة وأثرها على الأرباح والالتزامات الضريبية قبل اختيارها .

١٠ - نقل الخبرات

والمهارات الضريبية إلى أجهزة الضرائب الداخلية عن طريق نقل المعرفة من المستشار الضريبي وبالتالي تنمية قدراتها على تخطيط الوعاء الضريبي بشكل أفضل.

١١ - إجراء التعديلات على القوائم المالية التقليدية للوصول إلى قوائم معدة في ظل تشريعات الضرائب وتطبيقاً لأحكامها ، وكذلك الكشف والبيانات التي يتطلبها الفحص الضريبي لتسهيل مهمة الفاحص الضريبي ولعاونه من أداء مهمته .

٥٥ من تقدم بواسطة خدمة الاستشارات الضريبية :

تقدم خدمة الاستشارات الضريبية بواسطة مكاتب المحاسبة والمراجعة كما يمكن أن تقدم بشكل مستقل ولا قيد في أن تمارس مهنة الاستشارات بواسطة المكاتب الصغيرة أو الكبيرة أو شركات المحاسبة والمراجعة بل إن هناك من يتصدى لهذه

الاستشارات دون أن يكون لديه الإلمام والخبرة الكافية للتصدي للموضوعات الفنية التي تتضمنها الاستشارات ويعتبر الأمر موكولاً لهؤلاء الأشخاص تقديم الخدمة الاستشارية من عدمه طبقاً لإرادتهم وحدها دون معايير أو ضوابط حقيقية إلا الخوف من تقديم الاستشارات غير السليمة يمكن أن تؤدي إلى فقد أو رجوع العميل على المحاسب أو المراجع إذا ترتب على مشورته أضرار للعميل .

وقد يكون تخصص المكتب في نوع معين من الاستشارات أمراً مطلوباً لزيادة الخبرة في هذا النوع من الاستشارات إلا أنه في الأجل الطويل سوف يعطى العملاء انطباعاً عن عجز هذا المكتب عن تقديم استشارات مناسبة في باقي الفروع والموضوعات

وقد يكون مصدر تقديم الاستشارات العاملين المستقلين في مصلحة الضرائب .

٥٥ - فتلاً مكاتب المحاسبة

والمراجعة إلى الاستفادة بما توافر لديهم من خبرة تطبيقية في هذا المجال وقدرتهم على مناقشة الموضوعات الضريبية مع العاملين بالمصلحة والمأمهم بالقوانين والتعليمات واللوائح والقرارات مما يجعل مشورتهم أقرب ما تكون إلى الصحة والسلامة ولكن هناك قيود على نجاح الاستشارات المقدمة منهم :

أ - كثافة هؤلاء الأشخاص واستعدادهم الشخصي للبحث والتعامل مع المشاكل .

ب - مدى تنوع الخبرات التي لديهم والتي تغطي مساحة كبيرة من هذه الاستشارات .

ج - صعوبة تكيف هؤلاء الخبراء مع وضعهم الجديد وخصوصاً من قضى فترة طويلة بمصلحة الضرائب لأنهم لا يزالون يعيشون بفكر مأمور الضرائب .

د - أن معظمهم تكون قدرته محدودة بتقديم بعض الاستشارات الضريبية دون

باقي الاستشارات .

هـ - القيود التي تضعها المصلحة أمام العاملين السابقين في التعامل مع الجهات التي كانوا يعملون بها قبل مضي مدة من الزمن من تاريخ ترك العمل بالمصلحة .

تقارير مراجع الحسابات بالنسبة للضرائب تعتبر من قبيل التقارير لأغراض خاصة .

لا شك أن تقارير مراجع الحسابات بالنسبة للضرائب تعتبر من قبيل التقارير الخاصة . ومن ثم يجب أن تتوافر فيها معايير المراجعة المتعلقة بالتقارير لأغراض خاصة من أهمها أن يوضح بالتقرير أنه مقدم لأغراض الضرائب .

وأن يلتزم بنطاق العمل الواجب القيام به والهدف من إعداد التقرير والعناصر الرئيسية التي يجب إدراجها في تقريره وأن يراعى شكل النماذج التي تضعها الجهات الحكومية - مصلحة الضرائب - لهذا الغرض أو وضع تقرير منفصل يرفق عند الحاجات ، أنه يجب مراعاة الأسس

المحاسبية الشاملة الأخرى التي تستخدم لإعداد الإقرار الضريبي عن الدخل وعلى مراقب الحسابات أن يحدد الأسس المحاسبية التي تم استخدامها ، وأن يوضح في عنوان التقارير أنها معدة لأغراض ضرائب الدخل أو وفقاً للأسس الضريبية .

وعلى المراجع أن يوضح ما إذا كانت هذه القوائم تعطي فكرة صادقة True وعادلة Fair وفقاً للأساس المحاسبى المستخدم .

صور الاستشارات الضريبية .

تعدد صور الاستشارات الضريبية ولا تقع تحت حصر وخاصة مع تعدد الضرائب والرسوم وتعدد وتنوع المشاكل التي تنشأ في علاقات الممولين مع مصلحة الضرائب ومن أهم صور الاستشارات .

١ - اعتماد الإقرار الضريبي والشهادة بصحة الدفاتر والقوائم التي يعد على أساسها هذا القرار .

٢ - تصميم الأنظمة المحاسبية والدفاترية

والسجلات والدورات
المستندية في ضوء
متطلبات التشريعات
الضريبية .

٣ - تمثيل العملاء أمام
الجهات المختلفة التي
تناقش الالتزامات
الضريبية أو المنازعات
التي تنشأ بشأنها .

٤ - تقييم أثر السياسة
المحاسبية على الدخل
الخاضع للضريبة
والالتزامات الضريبية .

٥ - تخطيط الاستفادة من
الحوافز والإعفاءات
الضريبية .

٦ - تحاشي تطبيق العقوبات
الضريبية والغرامات على
العملاء .

٧ - تخفيض الالتزامات
الضريبية على المنشآت
العملية بشكل قانوني
ومشروع .

٨ - متابعة التشريعات
والقوانين والقرارات
الوزارية والتلوائح
والتعليمات التي تؤثر على
الالتزام الضريبي

وتطبيقها والاستفادة من
أى ميزة توفرها .

٩ - ابداء النصح والمشورة
المحاسبية للمحامين فى
مرحلة التقاضى .

١٠ - رفع مستوى العاملين
بإدارات الضرائب بالمنشأة
ويلاحظ أن الصور السابقة
مستقاة من الأسباب التى أدت
إلى زيادة الطلب على
الاستشارات الضريبية ،
فمهمة المحاسبة والمراجعة
كباقي المهن لابد أن تطور
نفسها لتلبية رغبات
المستفيدين من خدمات هذه
المهنة حتى تواكب ما يطرأ من
تعديل أو تطوير على نوعية
الخدمات المطلوبة.

نطاق خدمات الاستشارات
الضريبية .

أولاً : تقديم الاستشارات بشأن
إعداد الإقرار الضريبي .

الإقرار الضريبي عبارة عن
بيان يقدمه الممول عن دخله
الخاضع للضريبة إلى الجهة
الضريبية المختصة متضمناً
ما ينص عليه القانون من
قوائم وبيانات وملخصات .

ويرى أحد الفقهاء أن الإقرار
عبارة عن بيان يقدمه الممول
يتضمن ما يخضع للضريبة
قانوناً من دخل أو ثروة ما إلى
إدارة المالية المختصة بوضع
فيه قيمة هذا الدخل
والأسباب والأسس والبيانات
التي يستند إليها فى ذلك وقد
يرفق بهذا الإقرار ملخصات
لتوضيح تلك الأسس
والبيانات كما يرى أحد
الفقهاء إن الإقرار اعتراف
من الممول بريجه أو خسارته
من نشاطه الذى يزاوله وبعد
إقرار كل ورقة يتقدم بها
الممول فى الميعاد القانوني
ويبين فيها مقدار ريجته أو
خسارته واستوفت الشكل
القانوني والأوضاع المنصوص
عليها فى القانون ولائحته
التقيدية .

ويرى أحد الفقهاء أن الإقرار
الضريبي هو اعتراف من
الممول بريجه أو خسارته من
نشاطه الذى يزاوله وبعد
إقرار كل ورقة يتقدم بها
الممول فى الميعاد القانوني
والأوضاع المنصوص عليها فى

القانون ولائحته التنفيذية .

ويعتبر بداية مراحل العمل الضريبي بالنسبة للضرائب المباشرة حيث يتخذ كنقطة بداية لمراحل الفحص الضريبي المصلحى .

ويجب التفريق بين

أ - اعتماد مراقب الحسابات للإقرار الضريبي المنصوص عليه فى تشريعات الضرائب والتي يشهد فيه مراقب الحسابات بصحة الإقرار ويعتبر اعتماده بمثابة شهادة أو تقريراً وتعهده بصحة الإقرار وهو من الخدمات الضريبية وليس من خدمات الاستشارات. ويصنف تحت مسمى Attest Services .

ب - تقديم الاستشارات بشأن الإقرار وهو من خدمات الاستشارات الضريبية التي يقدمها مراقب الحسابات .

وهذا النوع الأخير من الخدمات هو محل دراستنا حيث يلجأ الممولون إلى مراقب الحسابات لطلب المشورة بشأن الإقرار الضريبي وعلى هؤلاء

الممولين أن يكون لديهم الملم كاف بالمواعيد والتاسق فى البيانات المعروضة ومعايير المحاسبة المطبقة والتزام الصديق والأمانة سواء تم بواسطة الممولين أو من خلال الاستشارات التي يقدمونها أو بواسطة الممولين الذين يمثلونهم .

ويرى أحد الكتاب أنه من الضروري أن نعتزف بأن هناك حاجة إلى الدقة فى الإقرارات الضريبية مع رغبة الممولين فى السداد لكن يكتمل الإقرار الضريبي مهنيًا وأنه من الأفضل أن يلتزم الممولون بذلك لتخفيض تكاليف عدم الدقة بقدر الإمكان وتدريب الممولين على ذلك بهدف تحقيق وفورات ضريبية ودقة الإقرارات تحقق لهم هذه الوفورات كما تحقق لهم تفادى العقوبات .

أهمية دور مراقب الحسابات كمستشار ضريبي فى إعداد الإقرار .

لا شك أن مراقب الحسابات كمستشار ضريبي يستطيع أن

يقدم خدماته المهنية فى مجال إعداد الإقرارات الضريبية وتقديم الاستشارات بشأنها وأن الاستعانة به يحقق مزايا عديدة لعملائه وقد انتهت إحدى الدراسات إلى النتائج التالية :

أولاً : إن دور خبراء الضرائب فى إعداد الإقرارات الضريبية يتمثل فى تخفيض تكاليف إعداد هذه الإقرارات ومعالجة حالة عدم تأكد الممولين بشأن الالتزام الضريبي وتؤثر أيضاً فى سياسات الفحص الضريبي التي تتبعها المصلحة .

ثانياً : أن الزيادة فى نسب الضريبة والغرامات تحفز الطلب على خدمات الضرائب

وإن للأولى تأثير أكبر ولكي يتحقق هذا المطلب يجب أن يتعهد خبراء الضرائب مقدماً بعدم المشاركة فى التوقيع على إقرارات ضريبية مع علمهم بأنها غير صحيحة وعلى المستشار الضريبي أن

يستفيد مما يتيح الترشيع من مزايا الإقرارات وتخفيض الغرامات والعقوبات وتصنيف التعامل مع المولين فى ضوء سلوكهم .

ثانياً : تصميم الأنظمة المحاسبية والدفاتر والسجلات والدورات المستندية فى ضوء متطلبات التشريعات الضريبية .

وتمثل إحدى الخدمات الاستشارية التى يقدمها مراجع الحسابات وهل تسهل إلى حد كبير مهمة مراجع الحسابات عند الفحص الضريبى لأن ذلك سوف يقلل إلى حد كبير من الخلافات بين مصلحة الضرائب والمنشآت التى تقدم لها الخبرة الاستشارية وقد تقدم هذه الخدمة بمفردها أو مع خدمات التحقيق الأخرى أو مع أعمال المراجعة التقليدية .

ثالثاً : تمثيل العملاء أمام الجهات المختلفة التى يقع فى اختصاصها مناقشة

التزاماته الضريبية أو نظر المنازعات بشأنها .

وتتعدد هذه الجهات فقد تكون المأمورية المختصة أو اللجان الداخلية عند نظر الخلاف أمامها أو لجان الطعن أو لجان إعادة النظر أو خبراء وزارة العدل أو فى المراحل القضائية المختلفة التى ينظر فيها الخلاف .

رابعاً : تقييم السياسات المحاسبية على الدخل الخاضع للضريبة والالتزامات الضريبية .

إن أهم ما يشغل بال المنشآت هو أثر أى سياسة أو أسلوب متبع على الدخل الخاضع للضريبة وتلجأ إلى الخدمة الاستشارية لتطلب منها أنصح والمشورة لمعرفة أثر هذه السياسة على التزاماتها الضريبية مثل قرارها بتمويل التوسعات عن طريق الاقتراض أو زيادة رأس المال والطريقة التى يجب اتباعها فى الإهلاك وأثر شراء أصول

جديدة على الالتزامات الضريبية ... إلخ .

وعلى مراقب الحسابات أن يقدم خبرته المالية مع الالتزام بما يلى :

أ - ألا تتعارض توصياته فى الخدمات الاستشارية مع النصوص القانونية واللوائح والتعليمات .

ب - ألا تؤدى اقتراحاته إلى التهريب من الضرائب ولكن تؤدى إلى تضايد الضريبة وتخفيض الالتزام الضريبى بشكل قانونى .

ج - أن تكون الطرق المقترحة مقبولة ومعترف بها فى ظل التشريع الضريبى القائم ومن أمثلتها تقويم المخزون وحساب الإهلاك الإضافى والحد من آثار أساس الاستحقاق .

خامساً : تخطيط الاستفادة من الحوافز والإعفاءات الضريبية .

إن الإعفاء الضريبى حق المنشآت المختلفة إذا توافرت فيها شروط التمتع بهذه

الإعفاءات وتلجأ المنشآت المختلفة إليه أحياناً للوقوف على التفسير السليم وما إذا كان من حقها التمتع بإعفاء معين من عدمه وتزداد الحاجة أكثر للخدمات الاستشارية عندما تبدأ الشركة نشاطها ويكون أمامها إعفاءات في قوانين متعددة وعليها اختيار الإعفاء الأكثر فائدة للمنشأة أو العميل كأن تكون المنشأة سياحية وترغب في ممارسة نشاط المجتمعات العمرانية الجديدة أو تمارس نشاطها في ظل قانون الاستثمار فعليها أن تقارب بين المزايا والحوافز الواردة في كل من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ أو أي تشريع آخر يتضمن مزايا أو إعفاءات لأختيار القانون الذي تنشأ في ظله ويحقق لها أكبر قدر من الزيادات في صافي الدخل بعد الضريبة والحوافز والإعفاءات الضريبية .

سادساً : تحاشي تطبيق العقوبات والغرامات

الواردة في قوانين الضرائب .

سبق أن تناولنا أن تفاعلي الضريبة Tax avoid أمر مشروع طالما أنه لا يمثل خروجاً على تشريع قائم وهو بخلاف التهرب الضريبي Tax Fraud الذي يمثل جريمة تقع في حق المنشأة ومراجع الحسابات على السواء ولذلك يجب على مراجع الحسابات بل من واجبه تنبيه العميل إلى العقوبات التي يمكن أن يتحملها والتجريم الذي يمكن أن يصيبه من تصرفات معينة يطلب الرأي بشأنها أو تقع تحت بصره عند الفحص التقليدي والتحقق بشأنها. إن لم يمثل العميل لمشورته وخاصة العقوبات الواردة في المواد (١٣١ - ١٣٦) من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ حتى ولم يكن مراجع الحسابات طرفاً في الجريمة والتي تشمل العقوبات الخاصة بها الحبس والغرامة أو أحدهما إضافة إلى العقوبات الواردة في القوانين الأخرى كقانون رقم

١١ لسنة ١٩٩١ الخاص بضريبة المبيعات والقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته بإصدار قانون الجمارك وباقي القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم التي تتضمن نصوصها عقوبات أو غرامات في حالة ارتكاب مخالفات معينة وتفاديها أو تخفيض هذه العقوبات في حالة عدم النجاح في تلاقيها .

سابعاً : تخفيض الالتزامات الضريبية للمنشأة بشكل قانوني ومشروع .

يجب تأكيد حرص المنشآت على سداد المستحق عليها حتى لا تتحمل فوائد التأخير المنصوص عليها قانوناً والمنصوص عليها في المادة ١١٠ من القانون سالف الذكر واختيار الأوقات التي يكون المخزون فيها عند أدنى حد ممكن كتاريخ نهاية السنة المالية للمنشأة لما للمخزون من أثر على مجمل الربح وإعداد جدول التدفقات النقدية بحيث لا تتحمل

المنشأة أى مبالغ إضافية نتيجة التأخير فى السداد والحرص على تنفيذ نصوص الخصم والإضافة والتحصيل تحت حساب الضريبة حتى لا تتحمل المنشأة أعباء عن مبالغ هى أصلاً من مسئولية المتعاملين معها .

ثامناً : إخطار المنشأة بكل التعديلات فى القوانين والقرارات واللوائح والأحكام والنصوص والتعليمات التى تؤثر على التزاماتها الضريبية وتحقق ميزة لها .

من أشكال الاستشارات التى يقدمها مراجع الحسابات لعملائه تبصيرهم بكل التعديلات التى تطرأ على القوانين واللوائح والأحكام والتعليمات التى تمس نشاط المنشأة وكذا إرشاد المنشآت العملية إلى أفضل أسلوب لتطبيقها وكيفية الاستفادة منها. إذا كانت تحقق لميزة للمنشآت العملية لعدم توافر

هذه المعلومات لدى إدارة المراجعة أو الجهاز المالى أو إدارة الضرائب فى هذه الجهات فى حالة وجودها .
تاسعاً : إبداء النصيحة والمشورة للمحامين ممثلى المنشأة عند التقاضى .

قد تأخذ الاستشارات الضريبية شكل المساعدة الفنية التى يقدمها مراجع الحسابات إلى المحامين فى عملية التقاضى وكذا جميع ما يتصل بالأمور القضائية أمام المحاكم ، حيث يحتاج المحامى إلى عمليات تحليل للأسس الضريبية والمعاملة الضريبية لعمليات معينة فى ظل عدم تعارض المصالح حيث يكون الجانب المحاسبى الضريبى جزءاً جوهرياً من دفاع المنشأة ويتطلب درجة عالية من الكفاءة وخاصة أن الخبرة الحتمائية والمحاسبية تتولاهما إدارات متخصصة هى إدارات الخبراء بوزارة العدل ويرتبط على هذه الخبرة آثار خطيرة لصالح المنشأة خاطئة

فى دعاوى إسقاط الضريبة أو تقادمها أو عدم أحقية المصلحة فى فرضها أو استعادة ما فرض منها بالزيادة ، كما يترتب عليه آثار ضارة على مراقب الحسابات فى حالة فشل مشورته من احتمال مقاضاة المنشأة العملية له بسبب ما قدمه من مشورة بسببها .

عاشراً : رفع كفاءة إدارة الضرائب داخل المنشأة .

أحد أهداف الاستشارات هو عمل احتكاك مباشر بين مراجع الحسابات الخارجى وإدارة الضرائب بالمنشأة العملية مما يساعد على الارتقاء بمستوى العاملين فى هذه الإدارة وكذلك عند احتكاك الأفراد الذين يكلفهم بالعمل مع المنشأة من نقل خبرتهم إلى العاملين بالمنشأة والارتقاء بمستواهم وكفاءتهم وهذا تأخذ شكل دورات تدريبية مخططة للعاملين بهذه الإدارات للارتقاء بمستواهم .

الأسباب الشاوية

وراء عدم استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات الاستثمار في دول العالم الثالث

﴿ دعوة للتأمل ﴾

إعداد الدكتور/ محمد الأمين تاج الأصفياء حسن البصري

أستاذ المحاسبة والإدارة المالية المشارك

(جامعة الجزيرة - السودان)

١/ تمهيد :

تذخر أدبيات المحاسبة في أطرها النظرية بإشارات تدل على أهمية المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية لكافة مستخدمي هذه المعلومات سواء أكانوا من داخل المنشأة أم من خارجها ، [Meigs & Meigs (١٩٨٧)] Most (١٩٨٢) Hop- wood [وقد تم تعريف المحاسبة على ضوء هذه القناعات بأنها علم يهدف إلى "قياس وتوصيل معلومات ذات طبيعة مالية للمساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية . ولكن على الرغم من الصورة

الزاهية التي ترسمها الأدبيات الغربية من دور للمحاسبة بما توفره من معلومات مالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية وعلى رأسها قرار الاستثمار إلا أن واقع المحاسبة عندهم قد تم انتقاده للعديد من الأسباب التي تجعل المعلومات المحاسبية المحاسبية أقل فائدة لتخذي القرارات ومنها (Richard ١٩٦٤)

١ - اعتماد المحاسبة على المعلومات التي تقوم على التكلفة التاريخية بحساباتها معلومات أقل ملائمة من المعلومات التي تقوم على تكاليف الفرص

البديلة .

- ٢ - تقديم المحاسبة لمعلومات وصفية ماضوية فحسب مع غياب كامل للمعلومات التنبؤية المستقبلية عن البيانات المالية التي تصدرها المحاسبة .
- ٣ - اهتمام النموذج المحاسبي بالتطابق الحسابي للبيانات مع إغفاله للدور السلوكي لهذه البيانات .
- ٤ - إغفال المتغيرات السايكولوجية وذلك للطبيعة الاعتسافية للإجراءات المستخدمة في تخصيص التكاليف .

٥ - عجز قائمة المركز المالى عن الشمول كنتيجة للمحددات التبسيطية المتعلقة بإشكالية القياس والتكميم .

٦ - القصور البين فى قائمة المركز المالى المترتب عن افتراض إمكانية التجميع الذى تقوم عليه إجماليات الأصول والخصوم .

٧ - اعتماد القياسات المحاسبية على القيم المطلقة دون توفير مؤشرات تظهر مدى الخطأ فى مثل هذه القيم .

غير أن كل هذه الميؤوب والنواقص لم تمنع من توفر أدلة إثبات عملية فى العديد من البيئات الغربية على وجود قدر من الاعتمادية على استخدام المعلومات المحاسبية كأحد مصادر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية ، من ذلك على سبيل المثال لا الحصر ، البحوث المتعلقة بكفاءة أسواق

رأس المال وقدرة مستخدمى المعلومات المالية التى توفرها الشركات المدرجة فى تلك الأسواق على التفريق ما بين المعلومات التى تعكس واقع نتائج الأعمال والمراكز المالية للمؤسسات وتلك التغيرات فى الأرقام المحاسبية التى تنتج عن اعتماد إحدى بدائل القياس والإفصاح المحاسبى التى تسمح بها المعايير المحاسبية .

أما واقع حال المحاسبة فى العديد من دول العالم الثالث (والسودان واحد منها) فإنه ينبئ عن غياب أو تغييب كبير لدور المعلومات المحاسبية فى اتخاذ القرارات الاقتصادية .

ولقد أشارت العديد من الدراسات التى تمت فى دول العالم الثالث إلى أن القرارات الاستثمارية كثيراً ما يتم اتخاذها بمعزل عن المعلومة المالية المحاسبية فالاستثمار المباشر قد يتم بداعى التقليد والمحاكاة بعيداً عن دراسات الجدوى ومؤشرات الأداء المتوقعة والتسليف والإفراض

قد يتم على الرغم من وجود حقائق مالية تشير إلى ضرورة الامتناع عن الإقراض أما الاستثمار غير المباشر فى الأسهم والسندات فهى غالباً ما تتم لأسباب أسرية أو شخصية أو دينية (كما فى حالة البنوك الإسلامية) ولذلك لم يكن مستغرباً ارتفاع القيمة السوقية لأسهم الكثير من الشركات الخاسرة فى أسواق الأوراق المالية (كما فى حالة الشركات الزراعية فى المملكة العربية السعودية) ولقد دلت الأسابيع القليلة الماضية على أن قرار الاستثمار فى الأسواق المالية العربية لا يقوم على الحقائق الأساسية حول الأداء المالى للشركات بدليل أن الانهيارات التى شهدتها أسواق المالية العربية الخليجية عموماً والمعمودية منها على وجه الخصوص كانت تسير عكس مؤشرات الأداء المالى للكثير من الشركات المدرجة فى تلك الأسواق ، والتى علنت من تعاطف أرباحها للربح الأول من

العام الحالى (٢٠٠٦م) ويتسبب تكفى لطمانينة أصحاب الأسهم إلى إمكانية تضاعف ثرواتهم فى المدى المنظور فى حال اتخاذهم مواقف استثمارية تقوم على حقائق الأداء المالى لتلك الشركات بدلاً عن مجرد المضاربة فى تلك الأسهم والسندات فى المدى القصير .

سبقول البعض بالطبع أن هذا الأمر يعود لمواقف المضاربين الذين لا يلتفتون لواقع أحوال الشركات بقدر ما يسمعون لتحقيق ربح سريع من خلال التقلبات غير المبررة فى أسعار الأسهم والسندات ولكن تصبغات المضاربين وحدها لا تبدو كافية لتفسير ما يجرى فى أسواق الأوراق المالية المربية فى الوقت الراهن وسنستعى من خلال الصفحات التالية لاستكشاف الأسباب التى تقضى إلى عزوف المستثمرين عن استخدام المعلومات المحاسبية الأمر الذى يلجئهم إلى الوقوع فى براثن الشكائات والإعيب

المضاربين فى الأسواق المالية .
٢/٨ أسباب ضعف الاعتمادية على المعلومات المحاسبية لدى متخذى القرارات الاستثمارية فى دول العالم الثالث :

على الرغم من أن ما يؤخذ على المحاسبة من نواقص وعيوب فى الأدبيات الغربية ينسحب وبشكل أكبر على المحاسبة السائدة فى دول العالم الثالث إلا أن الفرضية الأساسية لهذه الورقة تقوم على أن هناك أسباباً أخرى ذاتية تتعلق بالبيئة المحاسبية فى هذه الدول تحول دون الاعتماد على المعلومات المحاسبية فى اتخاذ القرارات الاقتصادية وأن هذه الأسباب الذاتية ثابته فى الأعراس الظاهرية التى يتم تداولها بكثافة فى أدبيات المحاسبة ، عموماً وأدبيات المحاسبة فى العالم الثالث على وجه الخصوص .

إن أية محاولات لدراسة الأسباب الثابته وراء عدم استخدام المعلومات المحاسبية

فى اتخاذ القرارات الاقتصادية بواسطة المستثمرين يجب أن تنطق من المعرفة المتاحة لنا حول تلك الأسباب الظاهرية الواردة فى الأدبيات والتى تشمل على الآتى :

١ - إن المستخدمين فى العالم الثالث لا يدركون أهمية المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الاقتصادية وعلى رأسها قرار الاستثمار .

٢ - إن المستخدمين يدركون أهمية المعلومات التى توفرها المحاسبة كمصدر من مصادر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية ولكنهم يشعرون أن المعلومات التى توفرها لهم المحاسبة السائدة فى بيئتهم لا تبدو ذات صلة وارتباط بقراراتهم الاستثمارية .

٣ - إن المستثمرين يدركون أهمية المحاسبة كمصدر للمعلومات المالية اللازمة

لاتخاذ القرارات الاقتصادية ولكلهم لا يثقون في المعلومات التي توفرها لهم المحاسبة بشكلها الراهن -
١/٢/٨ الأسباب الثانوية وراء عدم الإدراك :

تعود إشكالية عدم إدراك المستخدمين في العالم الثالث لأهمية المعلومات المحاسبية إلى أسباب يعزوها البعض للأطر التاريخية التي تشكلت فيها المحاسبة في العديد من دول العالم كنتاج لمطلوبات القانون (قوانين الشركات في دول العالم الأول على وجه الخصوص) وفي ظل غياب الدور المؤمل للتنظيمات المهنية المحاسبية في دول العالم الثالث في توجيه وإعادة تشكيل المحاسبة في بلدانها كي تتحسن وتلبى حاجات المستخدمين المحليين تحولت إلتياجات المالية التي تصدرها المحاسبة في نظر هؤلاء المستخدمين إلى شكليات يتم إعدادهما وتقديمها لغرض التسجيل

والمعاملات الرسمية ولأغراض التقديرات الضريبية ، أما احتياجات هؤلاء المستخدمين للمعلومات والتي قد تعينهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الخاصة بتوزيع الموارد فقلة قليلة من هؤلاء المستخدمين يدرك أن بمقدور القوائم المالية المحاسبية أن توفرها لهم إذا ما توافرت الإرادة لدى الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة في بلدانهم على توفير تلك الاجتياجات ولن يتم ذلك بالطبع إلا بعمل المحاسبة في تلك البلدان أكثر اتساقاً وأوثق صلة بظروف الاقتصاد والبيئة المحلية لبلدانهم ولكن كتاباً عاديين يشكون في توافر الإرادة أو القدرة لدى الجهات المهنية في دول العالم الثالث للقيام بمثل تلك الخطوات لدواعي التعود على ما ورثوا من أنماط ومعايير (وللمرء من دهره ما تعود) والقصور الذاتي والمصالح الشخصية [(١٩٧٨) ، (١٩٧٧) Briston]

[Enthoven]

٢/٢/٨ الأسباب الثانوية وراء عدم الملائمة :

في ظل افتراض إدراك المستخدمين في دول العالم الثالث لأهمية المعلومات المحاسبية ودورها في المساعدة في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية يبقى من بين التفسيرات الممكنة لإحجام هؤلاء المستخدمين عن استخدام المعلومات التي توفرها لهم المحاسبة إن هناك فجوة بين ما توفره المحاسبة من معلومات وما يحتاجه هؤلاء المستخدمين من معلومات لازمة وملائمة [المريقي (٢٠٠١م) (١٩٧٤) Siddig] لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية ولقد أشار بعض الكتاب إلى فرضية عدم الملائمة هذه عازين إياها للطبيعة البدائية للمحاسبة الناشئة في العديد من دول العالم الثالث كونها ما تزال في طور التخلق والتكوين [Jaggi (١٩٧٣)] لكن هذه الطبيعة البدائية إن كانت ما

تزال قائمة لا تكفى برأينا لتفسير عجز النظم المحاسبية السائدة في دول العالم النامي عن توفير المعلومات التي يحتاجها مستخدمو المعلومات المالية في هذه الدول ذلك أن المحاسبة بنت بيئتها وأنه تبعاً لمستوى النمو والتطور الاقتصادي ويكون مستوى الأنماط المحاسبية التي ينبغي أن تسود في ذلك الاقتصاد فإن كانت اقتصاديات الكثير من دول العالم الثالث ما تزال في طور النمو فلا غرو أن تكون القرارات الاقتصادية فيها تتميز بالبساطة وعدم التعقيد وتلتزم بالتالي توافر أنظمة محاسبية على نفس شكلة تلك القرارات من البساطة وعدم التعقيد فاليدائية إذا لم يمتدع ولا سبة في حق المحاسبة في العالم الثالث ولكنها من قبيل التوافق مع درجة نمو الاقتصاد ودرجة تعقيد المعاملات فيه إن التفسير الأكثر معقولية لفرضية عدم

الملائمة هذه يكمن في طبيعة الأنظمة المحاسبية السائدة في العديد من دول العالم الثالث تلك الأنظمة التي يصح وصفها بأنها في معظمها أنظمة محاسبية معلبة تم استيرادها من بيئات أخرى لا يتوافق مستوى تقدمها الاقتصادي (وبالتالي نوع ومدى احتياجها للمعلومات) مع المستوى الاقتصادي والاحتياجات المعلوماتية للمستخدمين في الدول النامية المستوردة لتلك الأنظمة المحاسبية وهنا أيضاً تقع المسؤولية على الجهات القائمة على أمر مهنة المحاسبة في دول العالم الثالث لاتخاذ الخطوات اللازمة لجعل البيانات المالية التي توفرها المهنة ملائمة لاحتياجات المتطلعين إلى خدماتها .

وفي غياب ذلك تخاطر المهنة بأن تصبح هي نفسها غير مواكبة وغير ذات قيمة أو تأثير فلا يعقل أن تتبنى المهنة

نسخاً كربونية من الأنماط والمعايير المحاسبية السائدة في الدول المتقدمة لدواعي الارتباطات الاستعمارية السابقة أو الزمالات المهنية القائمة على تلك الارتباطات أو لمجرد الاستلاب الثقافي أو التزاما بمعايير المحاسبة الدولية التي يتطلع إليها الكثيرون كأطواق نجاة (نيجيريا مثلاً) .

٣/٢/١ الأسباب الثانوية وراء عدم الموثوقية .

هناك العديد من الأدلة والإثباتات العملية التي تجعلنا نعرزو عدم استخدام المستثمرين للمعلومات التي توفرها لهم المحاسبة في بلداننا (على الرغم من إدراكهم لأهمية المحاسبة كمصدر للمعلومات) إلى غياب المصادقية عن النظم المحاسبية السائدة عندنا [المريقي (٢٠٠١م)] ويتبدى عدم المصادقية هذا أكثر ما يتبدى في عدم ثقة المستخدمين من أهل المنشأة أنفسهم (الإدارة) في

المعلومات التى توفرها لهم أنظمة المعلومات المحاسبية فى مؤسساتهم وشركاتهم كما أن مستخدمين آخرين تسندهم قوانين ملزمة للمنشآت بتوفير المعلومات لهم بأنماط محدودة قانوناً (كالسلطات الضريبية ومؤسسات الزكاة) لا تخفى تدميرها مما تمده غياباً للوثوقية الأمر الذى يقلل من اعتمادهم على البيانات المالية للممولين والمكلفين فى تقدير أعبائهم الضريبية والزكوية ويضطرهم إلى اعتماد التقديرات الجرفافية سداً لفجوة الثقة هذه وهنا أيضاً تقع المسؤولية على أهل المهنة لمعالجة الإخفاقات التى تقضى إلى عدم الثقة فى البيانات المالية التى يصدرونها سواء أكانوا معدين لتلك البيانات (المحاسبين) أم موثقين لها (المراجعين) .

٣/١ خلاصة :

نخلص من كل ما نجاه به إليه إلى أن عدم استخدائهم

المعلومات المحاسبية فى اتخاذ القرارات الاقتصادية وبخاصة قرارات الاستثمار فى دول العالم الثالث تعود ابتداء لغياب الوعى بالدور المركزى للمعلومات المحاسبية فى اتخاذ القرارات الاقتصادية وتوزيع الموارد وتعود فوق ذلك لعجز القائمين على أمر مهنة المحاسبة عن تحقيق مطلوبات الملاءمة والوثوقية فى ما توفره التقارير المالية المحاسبية من معلومات .

٤/١ توصيات :

معالجة إشكالية غياب الوعى بالدور المركزى للمعلومات المحاسبية فى اتخاذ القرارات الاقتصادية وبالنظر إلى الأطر التعليمية القائمة ، فإنه لا يكفى تعليم طلاب العلوم المالية والإدارية مجرد أعمال القياس المحاسبى كما هو حادث الآن فى الجامعات والمعاهد العليا بل لابد من العناية بطرق توصيل المعلومات المالية إلى

المستخدمين المحتملين لهذه المعلومات والاستخدامات المختلفة للمعلومات المحاسبية فى اتخاذ القرارات الاستثمارية (الاختيار بين بدائل الاستثمار مثلاً) أما إشكالياتها غياب الملاءمة والوثوقية فإنهما يستدعيان التزاماً من أهل المهنة بالتصديق لتحقيق الآتى :
توطين المحاسبة بحيث تنبع البيانات التى توفرها المحاسبة من الاحتياجات الفعلية للمستخدمين فى البيئة المحلية ولا تقوم على أنماط ومعايير مستعارة من بيئات أخرى تقاليداً ومحاكاة .

أ - التأكيد على ضرورة الالتزام المهنى للمشتغلين بالمحاسبة وجعل الالتزام بأخلاقيات المهنة شرطاً للانتماء والاستمرار فى المهنة بشقيها إعداداً للتقارير المالية وتدقيقاً لها وتوثيقاً .

تحليل وتطوير

المعاملة الضريبية للإيرادات الثروة العقارية

فلو ظل القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ م

بحث مقدم من الدكتور/ عادل التابعى عبده الغزناوى

دكتوراه الفلسفة فى المحاسبة - ماجستير فى المحاسبة الضريبية - دبلوم الدراسات العليا فى الضرائب والمراجعة
دبلوم الدراسات العليا فى محاسبة التكاليف - بكالوريوس فى إدارة الأعمال - بكالوريوس فى المحاسبة والمراجعة
مدير عام معلومات مأمورية ضرائب بورسميد ثالث - والمحاضر بمراكز التدريب الضريبى

مقدمة

من المعروف أن الضرائب تمثل أحد أهم مصادر الإيرادات العامة التى تعتمد عليها الدولة بصفة أساسية لمواجهة نفقاتها العامة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين وفق نظام ضريبى ملائم .

يرتكز النظام الضريبى على عدة مبادئ أهمها مبدأ العدل الاجتماعى (العدالة الاجتماعية) ويقصد به توزيع العبء الضريبى بين كافة المتولين على أساس المقدرة التكليفية والمقدرة على الدفع ومبدأ كفاية الحصيلة ويقصد

به توفير الحصيلة اللازمة لقيام الدولة بأعبائها الاجتماعية والاقتصادية فالضرائب فى مصر تمثل أداة لتمويل الإنفاق العام وأداة لتوجيه سياسات الاستثمار والإنتاج والتصدير وعلى ذلك تصاغ التشريعات الضريبية باعتبارها ركناً أساسياً من أركان النظام الضريبى فى أى مجتمع بجانب الجهاز الضريبى ودافعى الضرائب وعن طريق تلك التشريعات يتم وضع السياسات المالية للدولة موضع التطبيق .

وتعد السياسة الضريبية أحد

أهم أدوات السياسة المالية اللازمة لتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادى والمالى فى إطار من العدالة الاجتماعية حيث تلعب السياسة الضريبية دوراً مباشراً وغير مباشر فى النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى الدولة .

وتعرف السياسة الضريبية بأنها الأساليب التى تتخذها الدولة فى تشريعاتها الضريبية بغرض الوصول إلى أهداف معينة وتؤدى إلى تعامل عوامل مختلفة بحيث يكون لها فاعلية فى التأثير

على نواحى معينة من البنين
الاقتصادى والاجتماعى بما
يتلاءم مع ما ارتضاه المجتمع
من شكل اقتصادى أو
اجتماعى أو سياسى .

ويجب أن تتصف السياسة
الضريبية بخاصية المرونة فى
مواجهة التغيرات الاقتصادية
والاجتماعية فى الدولة ..

ويقصد بالمرونة أن الضرائب
المختلفة مباشرة أو غير
مباشرة المطبقة بالفعل
تستطيع أن تعطى حصة
بفرض ثبات أوعيتها وسعرها
تناسب مع المتغيرات فى
الناتج القومى وحيث إن
الضريبة متغيرة الأهداف ولما
كان دور الدولة وأبعاده فى
تغيير مستمر فإن ذلك
ينعكس على أهمية الضرائب
ودورها وأهدافها وما لم يعبر
التشريع عن ذلك تعبيراً
حقيقياً وجد الخلل
الاقتصادى الذى يترتب بدوره
خللاً اجتماعياً ..

وأقرار التشريع دون دراسة
متأنية وكافية يخلق نوعاً من
التدنى بالنسبة للسلطات

المتضررة ونوعاً من التمييز
غير المستهدف بالنسبة
للفئات المستفيدة دون قصد
وذلك كله يؤدى إلى عدم
عدالة النظام وعدم تحقيقه
للأهداف المرجوة وزيادة
الإحساس بعدم واقعية النظام
الضريبى وافتقاده للتوازن
ويكون ذلك منبرراً قوياً لدى
الممولين للبحث عن طريقة
للتهرب من ضريبة يشعرون
بمدى تعسفها وقد يكون
العلاج هو إجراء تعديل
تشريعى للقانون لتلاشى نقاط
الضعف إلا أن التعديل ذاته
إذا افتقد الدراسة المناسبة
يكون أسوء من إبقاء الوضع
دون تعديل .

إن أحكام التشريع فيما يتعلق
بتحديد عناصر الدخل
الخاضعة للضريبة يعد من
المؤثرات الهامة فى السياسة
الضريبية بحيث يساهم كل
دخل مساهمة فادلة ومنطقية
فى تحقيق حصة ضريبية
تناسب وحجم هذه الدخول
ومبالغ الاستثمار فيها وكذا
الأسلوب المتبع لربط الضريبة

السنوية ويقصد بربط
الضريبة تحديد مقدار أو
مبلغ الضريبة الملزم بها الممول
بدفعها إلى مصلحة الضرائب
وهى تحسب بنسبة مئوية
حسب سعر الضريبة المقدّر -
من صافى الدخل الخاضع
للضريبة أو ما يعرف بالوعاء
الضريبى ويقصد به المبلغ
الواجب خضوعه للضريبة
فإذا جاء تحديد هذا الوعاء
على أسس وقواعد مرتجلة
جاءت السياسة المرسومة على
أساسه خاطئة ومضللة .

طبيعة المشكلة :

المتبع للتشريع الضريبى
الحالى الصادر بمقتضى
القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥
يجد أن المشرع قد جدد
عناصر الدخل الخاضعة
للضريبة للأشخاص
الطبيعيين فى أربعة عناصر
أفراد للثروة العقارية مضمّنات
منتهكاً وهى تلك الإيرادات
المتولدة عن ممارسة الأنشطة
العقارية المختلفة ويقصد
بالأنشطة العقارية تلك
الأملاك المتعلقة بالعقارات

الكفاءة من البكّة :

يستهدف الباحث من هذا البحث تحليلاً لأساليب المعاملة الضريبية للأنشطة العقارية في التشريع الضريبي الحالي ومحاولة تقييم تلك المعاملة بهدف الوقوف على مدى كفايتها وكفاءتها في تغطية هذا الجانب وتقديم ما يمكن أن يفيد في تطوير تلك المعاملة .

حدود البكّة :

تم البحث من خلال الحدود التالية :

- اقتصرَت الدراسة على ما يتعلق بأحكام التشريع الضريبي الحالي في معاملته لإيرادات الثروة العقارية في مجال الأشخاص الطبيعيين فقط .

- كما اقتصرَت الدراسة على ما يتعلق بأحكام إيرادات الثروة العقارية الواردة بالباب الخامس من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

- كما أنها لم تتعرض للأنشطة العقارية المتكررة

الضريبية ؟

٢ - إلى أي مدى تناسب تلك الحصيلة مع حجم الاستثمارات الضخمة والمكاسب العالية المتحققة من مزاوله هذه الأنشطة ؟

٣ - ما مدى تحقيق التشريع الضريبي الحالي للعدالة الضريبية فيما بين ممولى الأنشطة العقارية من جهة وبين باقى الممولين مزاولي الأنشطة الأخرى والخاضعين لذات القانون من جهة أخرى ؟

٤ - مدى كفاءة وكفاية التشريع الحالي في تغطية جميع جوانب الأنشطة العقارية ؟

والتساؤلات السابقة تتطلب إجابات معايدة عليها حتى يمكن فى ضوءها تقييم واقترح ما يمكن أن يفيد فى تطوير المعاملة الضريبية فى هذا المجال .

(سواء أكانت أراضى زراعية وأوجه استغلالها أو الأراضى الفضاء أو المدة للبناء وكذا المباني من حيث تشييد أو اقتناء أو بيع أو تأجير المقارنات المبنية وأوجه استغلالها المختلفة حسب طبيعتها كما حدد المشرع أيضاً أسلوب المعاملة الضريبية الواجب اتباعها وصولاً لتحديد الوعاء الضريبي فى كل منها ومن ثم حساب الضريبة المستحقة بعد ذلك .

والأنشطة العقارية فى مصر تستحوذ على استثمارات كبيرة وتحقق من ورائها مكاسب سريعة ومرتفعة لا تحقّقها الأنشطة الأخرى وهذا الأمر يفسر الاتجاه المتزايد حالياً نحو الإقبال على هذا النوع من الاستثمار على وجه الخصوص .

وبناءً على ما تقدم يطرح الباحث التساؤلات التالية :

١ - مدى مساهمة الدخول المتولدة من تلك الأنشطة العقارية فى الحصيلة

الواردة ضمن النشاط التجاري والصناعي بالباب الثالث من ذات القانون .

منهج البحث :

اعتمدت الدراسة على الأسلوب الاستنباطي بصفة أساسية وعلى أسلوب البحث المكتبي من خلال ما تناولته الكتب والمراجع العلمية ومواد القانون والتعليمات والكتب الدورية المتعلقة بموضوع البحث .

خطة البحث :

تحقيقاً لما يهدف إليه البحث فقد تم تناوله من خلال الباحثين التاليين :-

المبحث الأول : بعنوان :

" تحليل للمعاملة الضريبية لإيرادات الثروة العقارية بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ."

المبحث الثاني : بعنوان :

" تطوير المعاملة الضريبية لإيرادات الثروة العقارية "

المبحث الأول

تحليل للمعاملة الضريبية لإيرادات الثروة العقارية

تمهيد :-

الثروة العقارية تتمثل في ما يملكه الممول من أطيان زراعية أو عقارات مبنية سواء أكانت الملكية بالشراء أو التوريث أو عن طريق حق الانتفاع بها . كما يقصد بالعقار كل أصل ثابت مستقر يشغل حيزاً ثابتاً فيه ولا يمكن نقله منه دون تلف ورغم ذلك فقد توسع المشروع الضريبي المصري في إطلاق كلمة

عقارات على كافة أنواع الأراضي سواء أكانت أراضي زراعية أو فضاء أو معدة للبناء .

وتتمثل إيرادات الثروة العقارية أحد مصادر الإيرادات الخاضعة للضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين وحددها المشروع في ثلاث صور كما يلي :

١ - إيرادات الأراضي الزراعية

٢ - إيرادات العقارات المبنية

٣ - إيرادات التوجهات

المفروضة

٤ - إيرادات للتصرفات

العقارية .

أفرد لها المشرع الضريبي عشر مواد ضمن القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وأوضح كيفية تحديد الإيرادات للعناصر السابقة في خمس منها .

وفيما يلي تحليل للمعاملة الضريبية لكل صورة من الأربع السابقة :-

أولاً : إيرادات الأراضي الزراعية :

طبيعة المعاملة الضريبية

حددت المادة ٢٨ في البند (١) ، (٢) من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ كيفية تحديد الأطيان الزراعية وفرت بين الأطيان الزراعية عموماً وأوضحت أحكامها في البند (١) وبين الأراضي المنزرعة بالمحاصيل البستانية والتي فصلت أحكامها بالبند (٢) وفقاً لما يلي :-

- إيرادات الأطيان الزراعية :-

حددت المادة الأولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٣٩ المقصود بالأطيان التي تخضع لضريبة الأطيان الزراعية فينحصر نطاقها في الأراضي

الزراعية المنزرعة فعلاً أو القابلة للزراعة حتى ولو لم تكن مزروعة فعلاً وبصرف النظر عن طريق ريعها .

وتخضع هذه الأراضي لضريبة الأطنان على أساس القيمة الإيجارية التي يقصد بها الإيجار السنوي لهذه الأطنان المحدد وفقاً لتقدير اللجان المختصة .

ويعنى هذا تحديد ضريبة الأطنان الزراعية يتم على أساس قيمة حكومية ثابتة تعدل كل عشر سنوات وليس على أساس قيمة فعلية سنوية وتحسب ضريبة الأطنان على هذه القيمة بسعر ١٤٪ وبغير أى تخفيض .

ومن استعراض أحكام القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٣٩ يرى الباحث أن :

إيرادات الأطنان الزراعية تخضع للضريبة على الدخل إذا ما توافرت فيها الشروط التالية :

١- أن تكون ضريبة الأطنان قيد ربطت فعلاً على الأراضي الزراعية ويعنى

ذلك أنه إذا لم تربط ضريبة على الأراضى أو تأخر ربطها فإنها لا تخضع لضريبة الدخل .

ب) أن تكون الأراضى منزرعة فعلاً أو قابلة للزراعة ويعنى هذا أنه إذا انعدمت القدرة الزراعية للأراضى أو تعطلت زراعتها لأى سبب من الأسباب فإنها لا تخضع لضريبة الدخل حتى ولو تأخر رفع ضريبة الأطنان عنها .

ج) أن يكون مصدر الإيراد هو الأطنان الزراعية بصرف النظر عن تملك هذا المصدر .

كما فرق المشرع الضريبي فى القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ فيما يحصل عليه المالك من امتلاكه لأطنان زراعية فى نوعين من الإيرادات :-

- إيرادات أطنان زراعية : وهو ما يحصل عليه المالك لو أنه أجبر هو هذه الأراضى للغير .

- إيراد الاستغلال الزراعى : وهو ما يحصل عليه من استغلال هذه الأراضى فى زراعات معينة دون غيرها .

وحدد أساساً لقياس الدخل فى كل منها وفرق فيها بين الأساس الحكمى والأساس الفعلى على النحو التالى :-

■ القياس الحكمى للإيرادات الغائصة للضريبة على الدخل :
أ) القياس الحكمى لإيرادات الأراضى الزراعية :

يحدد إيراد الأطنان الزراعية على أساس القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط ضريبة الأطنان المفروضة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٣٩ وذلك بعد خصم نسبة مئوية مقابل جميع التكاليف وقد حدد المشرع هذه النسبة بواقع ٣٠٪ .

ويقصد بضريبة الأطنان هنا الضريبة الأصلية دون ملحقاتها من ضرائب أو رسوم إضافية وعما هو جدير بالذكر أن هذا الأمر معمول به منذ تطبيق القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ وكانت النسبة

المقابلة هي ٢٠٪ حتى صدور القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ . وقد أكد المشرع على أن القيمة الإيجارية المتخذة أسس لربط ضريبة الأطينان هي ما اتخذت أساساً لربط الضريبة المفروضة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ السابق الإشارة إليه وذلك ضماناً لثبات الأساس الخاص بتحديد القيمة الإيجارية وحتى لا يتأثر حساب إيرادات الأطينان الزراعية بصور تشريعات تتعلق بتحديد القيمة الإيجارية على أساس آخر .

(ب) القياس الحكمي لإيرادات الاستغلال الزراعي :-

لم يلجأ المشرع الضريبي المصري إلى فرض ضريبة على الاستغلال الزراعي في بعض صويرة (حيث ترك المشرع في هذا القانون صوراً أخرى لم يخضعها للضريبة منها الاستغلال الزراعي للمحاصيل والخضر.....) إلا اعتباراً من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المعدل لقانون

رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ حيث أخضع أرباح الحدائق والبساتين للضريبة وذلك بإضافة بند جديد برقم ٧ للمادة ٣٢ من القانون المشار إليه نص فيه على سريان الضريبة على أرباح الاستغلال الزراعي للمحاصيل البستانية من حدائق الفاكهة المنتجة ومن النباتات الطبية والعطرية ومن مشاتل المحاصيل البستانية إذا تجاوزت مساحات معينة وعلى ذلك أوضح المشرع في المادة ٢٨ بند (٢) من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ كيفية

تحديد الإيرادات من الاستغلال الزراعي للمحاصيل البستانية من حدائق الفاكهة المنتجة على ما يجاوز مساحة ثلاثة أفدنة وما يجاوز هكتاراً واحداً من نباتات الزينة والنباتات الطبية والعطرية ومشاتل المحاصيل البستانية أي كانت المساحة المزروعة منها ما لم يكن إنشاء هذه المشاتل للمنفعة الخاصة لأصحابها

وذلك على أساس مثل القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة المفروضة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه وذلك إذا كان حائز الفراس مستأجراً للأرض أما إذا كان حائز الفراس مالكاً للأرض فتحدد الإيرادات على أساس مثلى القيمة الإيجارية المشار إليها ولا تدخل في وعاء الضريبة الإيرادات المنصوص عليها في البند (١) من هذه المادة وذلك كله بعد خصم ٢٠٪ من هذه الإيرادات مقابل جميع التكاليف والمصروفات .

ويصدر قرار من وزير المالية بالاتفاق مع وزير الزراعة بتحديد أبعاد أشجار الفاكهة التي تعتبر منتجة وبيان أنواع المحاصيل .

ويحدد صانفي الإيرادات الخاضعة للضريبة باسم حائز الفراس سواء كان مالكاً أو مستأجراً لها ولا يسرى في حق المصلحة أي انتساق أو شرط يضاف لذلك . ويعتبر الممول وزوجه وأولاده المقصر

حائزاً واحداً للفراس في تطبيق أحكام البند (٢) من هذه المادة وتحسند الإيرادات باسمه ما لم تكن الملكية قد آلت إلى الزوجة أو أولاده من غير طريق الزوج أو الوالد بحسب الأحوال .

التلخيص :

■ يلاحظ الباحث على ما تقدم ما يلي :

١ - أن إيراد الأطنان الزراعية يحدد على أساس القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط ضريبة الأطنان الزراعية المفروضة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ .

٢ - أن ما يدخل في وعاء الضريبة هو إيراد الأطنان الزراعية بعد خصم ٣٠ % من القيمة المحسوبة على الأساس السابق مقابل جميع التكاليف والمصروفات لتحديد صافي الإيرادات .

٣ - أنه لا يدخل في وعاء الضريبة بالنسبة لإيرادات الاستغلال

الزراعي للمحاصيل البستانية الإيرادات المنصوص عليها في البند (١) من المادة ٣٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ التي سبق إيضاحها ٤ - أن مساحة ثلاثة أفدنة فأقل حدائق فاكهة لا تخضع للضريبة .

٥ - تخضع إيرادات نباتات الزينة والنباتات الطبية والعطرية إذا تجاوزت المساحة المنزرعة منها فدناً واحداً .

٦ - تخضع إيرادات مشاتل المحاصيل البستانية أيأ كانت المساحة المزروعة عدا تلك المشاتل التي تنشأ للمنفعة الخاصة لصاحبها .

٧ - تحدد إيرادات المحاصيل البستانية بعد استبعاد المساحات المعفاة السابق الإشارة إليها ثم تحسب الإيرادات على المساحة الخاضعة على أساس مثل القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة

المفروضة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ إذا كان حائز الفرأس مستأجراً للأرض ومثلث القيمة الإيجارية المشار إليها إذا كان حائز الفرأس مالكا للأرض .

٨ - إن ما يدخل في وعاء الضريبة هو إيرادات الاستغلال الزراعي بعد خصم ٢٠ % من القيمة المحسوبة وفقاً للأساس السابق مقابل جميع التكاليف والمصروفات .

٩ - يتم تحديد صافي الإيرادات دائماً باسم حائز الفرأس سواء أكان مالكا للأرض أو مستأجراً لها وإذا كان هناك اتفاق بين المالك والمستأجر يخالف ذلك فإنه يقع باطلاً ولا يعتمد به في مواجهة مصلحة الضرائب ١٠ - يعتبر المول وزوجته وأولاده القصر حائزاً واحداً للفراس في تطبيق حكم هذه المادة وتحسند الإيرادات باسمه ما لم

تكن الملكية قد آلت إلى الزوجة أو أولاده القصر عن غير طريق الزواج أو الوالد بحسب الأحوال .

١١ - يلاحظ أنه يعفى من الضريبة المساحات المزروعة في الأراضي الصحراوية وذلك لمدة ١٠ سنوات من التاريخ الذي تعتبر فيه الأراضي منتجة .

١٢ - في حالة إزالة الغراس يلتزم الحائز بإخطار مأمورية الضرائب المختصة بواقعة الإزالة خلال شهر من تاريخ الإزالة .

ثانياً : إيرادات العقارات المبنية :

طبيعة المعاملة الضريبية

تحدد المادة الأولى من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المقصود بالعقارات التي تخضع لضريبة العقارات المبنية (ضريبة المباني) حيث أوضحت أن ما يخضع لهذه الضريبة هي العقارات المبنية أيًا كانت بياناتها وأياً كان

الغرض الذي تستخدم فيه وسواء كانت دائمة أو غير دائمة مقامة على الأرض أو تحتها ويصرف النظر عما إذا كانت مشغولة بموضع أو بغير عوض كما تعتبر في حكم العقارات المبنية أيضاً الأراضي الفضاء سواء أكانت ملحقة بالمباني أو مستقلة عنها وسواء كانت مسورة أو غير مسورة شريطة ألا تكون مستغلة في الزراعة ، كما تعتبر كذلك في حكم العقارات المبنية التركيبات التي تقام على أسطح أو واجهات العقارات إذا كانت مؤجرة أو كانت التركيبات مقابل نفع أو أجر على ألا تكون من التركيبات الموضوعة على واجهات المحال بقصد الإعلان عن ذات المحل ومنتجاته .

٥٥ : أسس قياس إيرادات العقارات المبنية في الضريبة على الدخل :

أخضع المشرع الضريبي إيرادات الملكية العقارية للضريبة على الدخل

بالإضافة إلى أن هذه الإيرادات تخضع لضريبة المباني التي هي ضريبة نوعية تفرض على الإيراد الناتج من استثمار رأس المال في العقارات المبنية وقد تناولت المادة ٣٩ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ كيفية تحديد إيرادات هذه العقارات حيث أوضحت في الفقرة الأولى تحديد إيراد العقارات المبنية بصفة عامة بينما أوضحت في الفقرة الثانية من المادة كيفية تحديد الإيرادات الناتجة عن تأجير أي عقار أو جزء من العقار وفقاً لحكم القانون المدني وذلك على النحو التالي :

(١) تحديد إيرادات العقارات المبنية :

أوضح المشرع في المادة ٣٩ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بأن تحدد إيرادات العقارات المبنية على أساس القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة على العقارات المبنية المفروضة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشخصان

الضريبة على العقارات المبنية السابق الإشارة وذلك بعد خصم ٤٠٪ مقابل جميع التكاليف فضلاً عن القيمة الإيجارية للمسكن الخاص الذى يقيم فيه الممول وأسسته وتعامل الإيرادات الناتجة عن تقرير حق الانتفاع معاملة الإيرادات الناتجة عن الممول المملوكة ملكية تامة .

هذا وقد أوضحت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ فى المادة ٤٩ أنه يقصد بالمسكن الخاص فى تطبيق أحكام المادة ٣٩ من القانون الذى يقيم فيه الممول وزوجته وأولاده القصر ويراعى استبعاد القيمة الإيجارية المحددة لهذا المسكن من إجمالى القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة .

(٢) تحديد إيرادات تأجير عقار أو جزء منه على أساس الإيجار الفعلى :

حدد المشرع فى الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ أنه فى حالة

التأجير لعقار أو لجزء منه وفقاً لأحكام القانون المدنى رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ (الإيجار المحدد المدة) فإنه يحدد الإيراد الخاضع للضريبة على أساس مقدار الأجرة الفعلية مخصوماً منها نسبة ٥٠ ٪ مقابل جميع التكاليف والمصروفات .

التحليل :

■ يلاحظ الباحث على ما تقدم ما يلى :

١ - أن ما يدخل فى وعاء الضريبة هو صافى إيراد العقارات المبنية المملوكة للممول ملكية تامة تلك التى له حق الانتفاع فقط حيث نصت المادة على معاملة الإيرادات الناتجة من تقرير حق الانتفاع بالعقار دون ملكية الرقبة - معاملة الإيرادات الناتجة من العقارات المملوكة ملكية تامة .

٢ - لا يدخل فى وعاء الضريبة الإيرادات عن عقارات لم يتم ربط الضريبة العقارية عليها

بعد فكما يتضح من نص المادة (٣٩) المشار إليها أن تحد الإيرادات يكون على أساس القيمة الإيجارية التى اتخذت أساساً لربط ضريبة العقارات وبناء على ما تقدم فإنه يتحتم ربط الضريبة العقارية حتى تحتسب إيرادات للعقارات .

٢ - إن تحديد إيرادات العقارات المبنية يتم على أساس إجمالى القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة على العقارات . غية السابق الإشارة إليه . وذلك بعد خصم ٤٠٪ لمقابلة جميع التكاليف والمصروفات بالإضافة إلى القيمة الإيجارية للمسكن الخاص الذى يقيم فيه الممول هو وأسسته .

٤ - أدخل المشرع نصاً لإخضاع الإيرادات الناتجة عن التأجير بنظام الإيجار المحدد المدة وذلك حيث لم تكن إيرادات

التأجير وفقاً لأحكام القانون المدنى محل خضوع للضريبة فى ظل القانون السابق .

٥ - إن تحديد الإيراد الخاضع للضريبة على العقارات المؤجرة وفقاً للقانون المدنى يكون على أساس الإيجار الفعلى بالنسبة لهذه العقارات سواء تم ربط الضريبة عليها أو لم يتم الربط وسواء أكانت خاضعة للضريبة العقارية أو معفاة منها كما وأنه يتم خصم نسبة ٥٠٪ مقابل جميع التكاليف والمصروفات .

■ القياس الفعلى لإيرادات الأطنان الزراعية والعقارات المبنية :-

جعل المشرع الضريبى من القياس الحكمى لإيرادات الأطنان الزراعية والعقارات المبنية هو الأصل فى تحديد ما يدرج فى وعاء الضريبة على البخل إلا أنه منيح للممول وخصبة لتحديد هذه الإيرادات فعلياً بأن أجل له

طلب تحديدها على أساس الإيراد الفعلى بشروط معينة نصت عليها المادة ٤٠ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وهى :

١ - أن يقدم الممول طلباً بالحاسبة الفعلية خلال الفترة المحددة لتقديم الإقرار السنوى أو تضمين هذا القرار رغبته فى المحاسبة الفعلية .
٢ - أن يقتصر الطالب فى ذلك على إيرادات الثروة العقارية المنصوص عليها فى المادة ٣٨ والفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ فقط .

٣ - أن يشمل طلب الممول على كافة ما فى حيازته من أطنان زراعية وعقارات مبنية حيث لا يجوز تجزئة هذه الأطنان أو هذه المقاسرات بطلب المحاسبة فعلياً من بعضها . ولا يطلب ذلك بالنسبة للمرض الآخر لرغبته فى المحاسبة التحكيمية عنها .

٤ - أن يمسك الممول دفاتر منتظمة تكون العبرة فيها بأمانتها وإظهارها الحقيقة وانتظامها من حيث الشكل ووفقاً للأصول المحاسبية السليمة .

هذا ويتعين ضرورة توافر الشروط السابق ذكرها مجمعة ولا سقط حق الممول فى المحاسبة الفعلية ويتحدد الإيراد على الأساس الحكمى . كما وأن حق الممول فى المحاسبة الفعلية هو حق سنوى أى يتعلق بالنسبة التى يطلب فيها دون غيرها من السنوات .

ويتحدد ما يدرج بوعاء الضريبة على الدخل بهذه الطريقة على صافى الإيراد الفعلى الذى يتم قياسه بمقابلة الإيرادات الفعلية التى حصل عليها الممول خلال السنة بالمصروفات الفعلية التى يكون الممول قد دفعها خيلاً نفس السنة وذلك باستخدام الأساس النقدى فى حالة ما إذا توافرت شروط المحاسبة الفعلية .

ثالثاً : إيرادات تأجير الوحدات المفروشة :

طبيعة المعاملة :

أوضح المشرع في المادة ٤١ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ كيفية معالجة إيرادات تأجير الوحدات المفروشة باعتبارها من إيرادات الثروة العقارية وقد حدد سريان الضريبة على الإيرادات الناتجة من تأجير أى وحدة مفروشة أو جزء منها سواء أكانت معدة للسكن أو لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو لأى غرض آخر .

ويحدد الإيراد الخاضع للضريبة على أساس قيمة الإيجار الفعلى مخصوصاً منه ٥٠% مقابل جميع التكاليف والمصروفات .

التطبيق :

■ يلاحظ الباحث على ما تقدم ما يلى :

استمرار المعاملة الضريبية على نفس النهج دون تغيير منذ صدور القانون رقم ٤٦ لسنة ٧٨ فى هذا الشأن وحتى الآن وإن كان قد أُلغى

فى القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ الحدود الدنيا التى لا ينفى أن تقل عنها قيمة الإيجار المفروش والتى كانت مقررّة من قبل حيث حدد المشرع حينئذ قيمة إيجارية حكومية حسب سنوات إنشاء العقارات لا ينفى أن تقل القيمة الإيجارية المتفق عليها عن هذه القيم ولا أخذ بالقيم المحددة حكماً ولم يحدد ذلك بالقانون الحالى .

رابعاً : إيرادات التصرف فى العقارات المبنية :

طبيعة المعاملة الضريبية :

خصص المشرع المادة ٤٢ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ليقرر سريان الضريبة - استثناء من القواعد العامة بسعر خاص ٢,٥% ويغير أى تخفيض على إجمالى الإيرادات الناتجة عن التصرف فى العقارات المبنية أو الأراضى داخل كردون المدينة سواء انصب التصرف عليها بحالتها أو بعد إقامة منشآت عليها وسواء كان هذا التصرف شاملاً العقار كله أو

جزءاً منه أو وحدة سكنية منه أو غير ذلك وسواء كانت إقامة المنشآت على أرض مملوكة للممول أو الغير .

وحدد المشرع بعض الاستثناءات من الخضوع لما سبق كما حدد أيضاً ما يعد فى حكم التصرف الخاضع للضريبة وما لا يعد وكذا التزامات مكاتب الشهر العقارى بشأن هذه التصرفات وذلك على النحو التالى :-

١ - الاستثناءات من الخضوع لحكم المادة ٤٢ المشار إليها .

(أ) تصريف الوارث فى العقارات التى آلت إليه من مورثه بحالتها عند الميراث .

(ب) تقديم العقار كحصة عينية فى رأس مال شركة مساهمة بشرط عدم التصرف فى الأسهم المقابلة لها مدة خمس سنوات .

٢ - ما يعد فى حكم التصرفات الخاضعة :

(أ) التصرف بالهبة لغير الأصول أو الأزواج أو الفروع .

(ب) تقرير حق انتفاع على العقار .

التحليل :

■ يلاحظ الباحث على ما تقدم ما يلي :

(١) أن المشرع قد أخضع هذا النوع من التصرفات في القانون السابق رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ للضريبة بسعر ٥ % تم تخفيض السعر إلى ٢,٥ % مع التعديل الذي أدخله المشرع بالقانون ٢٢٦ لسنة ١٩٩٦ وأبقى التشريع الجديد على ذات السعر .

(٢) أن الضريبة المشار إليها تسرى على إجمالي قيمة التصرف دون خصم أى مبالغ مقابل التكاليف والمصروفات .

(٣) كانت مكاتب الشهر العقاري هي التي تتولى تحصيل الضريبة المشار إليها مع رسوم التوثيق والشهر إلى أن أدخل المشرع التعديل الوارد بالقانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٩٦ حيث ألزم مكاتب الشهر العقاري بإخطار مصلحة الضرائب فقط

٢ - إيرادات المساحات المزروعة في الأراضي الصحراوية وذلك لمدة عشر سنوات تبدأ من التاريخ الذي تعتبر فيه الأرض منتجة ويصدر قرار من وزير المالية بالاتفاق مع وزير الزراعة بالمعايير الاسترشادية لتحديد التاريخ الذي تعتبر فيه منتجة .

- كما أوضح المشرع في المادة ٤٥ من ذات القانون .

أحقية الممول في أن يستلزل ما سيده من الضرائب العقارية الأصلية المفروضة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ٥٦,٢٩ لسنة ١٩٥٤ السابق الإشارة إليهما من الضريبة المستحقة طبقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وبما لا يزيد على هذه الضرائب وكذلك قرر المشرع عدم سريان أحكام المواد ٢٩ ، ٢٨ السابق توضيحهما على الأراضي الزراعية وكذا العقارات المبنية الداخلة ضمن أصول المنشأة أو الشركة .

(ج) تأجير العقار لمدة تزيد على خمسين سنة .

- ولا يعد هذا تصرفاً خاضعاً للضريبة :

(أ) البيوع الجبرية إدارية أو قضائية .

(ب) نزح الملكية أو الاستيلاء للمنفعة العامة أو التحسين .

(ج) التبرع بالهبة للحكومة أو وحدات الإدارة المحلية أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو المشروعات العامة ذات النفع العام .

٣ - التزامات مكاتب الشهر العقاري : ألزم المشرع مكاتب الشهر العقاري بإخطار مصلحة الضرائب بشهر التصرفات التي تستحق عليها الضريبة طبقاً لأحكام هذا القانون وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الشهر .

الإعفاء من الضريبة : حدد المشرع في المادة ٤٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ أوجه الإعفاء من الضريبة وهي :-

١ - إيرادات النشاط الزراعي عدا ما هو منصوص عليه في هذا القانون .

بشهر التصرفات التي تستحق عليها الضريبة وعلى أن تتولى مأموريات الضرائب تحصيل هذه الضريبة وقد تسبب هذا التعديل في مشاكل عديدة على نحو ما سنوضح فيما بعد .

٤) أجاز المشرع استئصال قيمة ما يسد من الضرائب العقارية الأصلية المفروضة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٣٩ (بشأن ضريبة الأطنان) والقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ من ضريبة الدخل المستحقة وفقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ حتى لا يتكرر دفع الضرائب عن ذات الإيرادات وحددها المشرع بما لا يزيد على الضريبة المستحقة عن إيرادات الثروة العقارية فقط .

ويمكن تلخيص أحكام المعاملة الضريبية لإيرادات الثروة العقارية في ظل القانون الحالي وذلك على النحو

التالي :

إيرادات الثروة العقارية طبقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

(إيرادات الأراضي الزراعية) المادة ٣٨ من القانون

(إيرادات العقارات المبنية) المادة ٣٩ من القانون

(إيرادات الوحدات المفروشة) المادة ٤١ من القانون

(التصرفات العقارية) المادة ٤٢ من القانون

المبحث الثاني

تطوير المعاملة الضريبية لإيرادات الثروة العقارية .

تمهيد : -

الاستثمار العقاري وما يحققه من إيرادات أصبح يشكل حجماً ضخماً لا يستهان به من بين الاستثمارات المختلفة بل أصبح الآن هو الاتجاه الرائج والشائع بين المستثمرين نظراً لما يحققه لأصحابه من إيرادات كبيرة ومكاسب عالية وسريعة لا تتحقق من الاستثمارات الأخرى وعلى ذلك شهدت الآونة الأخيرة إقبالاً غير مسبوق على هذا النوع من

الاستثمارات على وجه الخصوص انعكس بدوره على الارتفاع الواضح والملاحظ في أسعار كافة أنواع العقارات .

وتتمثل أوجه الاستثمار العقاري في جوانب عديدة منها شراء أو بناء العقارات بقصد استغلالها أو بيعها وكذلك شراء الأطنان الزراعية بقصد تأجيرها أو استغلالها في أوجه الاستغلال المختلفة أو التصرف فيها .

ومما هو جدير بالذكر أن شريحة كبرى من شرائح المجتمع أصبحت تستثمر أموالها في هذا القطاع منحة من وراء ذلك إيرادات ومكاسب متزايدة وأصبح ذلك ظاهرة سائدة حالياً في المجتمع وتعد من المتغيرات الاقتصادية التي طرأت حديثاً على المجتمع المصري .

وبحسب إن النظام الضريبي يجب أن يتسم بخاصية المرونة - التي سبق إيضاحها - في مواجهة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في

الدولة وضرورة أن يعبر التشريع عن ذلك تعبيراً حقيقياً وملائماً وإلا وجد الخلل الاقتصادي الذي يترتب بدوره خللاً اجتماعياً .

وعلى ذلك فبعد توضيح المعاملة الضريبية لأنشطة الثروة العقارية وتحليلها يحاول الباحث فيما يلي الإجابة عن التساؤلات التي وردت في مشكلة البحث :

من خلال تحليل تلك المعاملة - وجد الباحث أنه رغم حجم الاستثمار البالغ والضعف ورغم المكاسب والدخول المالية المتولدة عن مزاوله هذه الأنشطة إلا أن مساهمتها في الحصيلة الضريبية تكاد تكون محدودة للغاية ولا تتناسب على وجه الإطلاق مع حجم الإيرادات ولا المكاسب منها .

الأمر الذي يتعين معه ضرورة تقييم المعاملة الضريبية لإيرادات الثروة العقارية بالتشريع الحالي ومحاولة الوقوف على مستجيبات ذلك وتقديم ما يمكن أن يفيد عند

الرغبة في تعديل نصوص التشريع الحالي لزيادة فعاليتها .

وتحقيقاً لما تقدم سوف يتناول الباحث ذلك من خلال جانبين :

الجانب الأول :

وهو ما يتعلق بنظرة المشرع لمولى الأنشطة العقارية .

الجانب الثاني :

وهو خاص بمشاكل أعمال النصوص المتعلقة بإيرادات الثروة العقارية .

أولاً : نظرة المشرع إلى مولى الأنشطة العقارية .

المتبع لمعاملة المشرع لإيرادات الثروة العقارية يجد أنه غالباً ما يقرر لها معاملة مميزة ورقيقة حظى بها هذا النوع من الإيرادات ولم تمنح لباقي الإيرادات الأخرى الخاضعة لأحكام نفس القانون .

فقد فرض المشرع معدلات حكيمية عند تحديد الإيرادات الخاضعة للضريبة من هذه الأنشطة وذلك تمييزاً للمحاسبة خاصة وأن معظم مولى إيرادات الثروة العقارية لا يحتفظون بدفاتر

منتظمة لتقيد الإيرادات والتكاليف ولم يقرر هذه الأساليب الحكيمية لباقي الممولين في الأنشطة الأخرى . كما أبقى المشرع على هذه الأساليب منذ بدء معاملته

لإيرادات الثروة العقارية ضريبياً وحتى الآن منذ عام ١٩٤٩ بمقتضى القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالضريبة العامة على الإيراد .

ومما لا شك فيه أن تدخل المشرع وفرضه للأسلوب الحكيم لأغراض تحديد الإيرادات من الثروة العقارية - ربما في وقت معين - كانت هناك مبررات قوية دعت لذلك خاصة مع بدء تطبيق الضريبة وعدم الاعتياد على ممارسة الأسلوب الضريبي ورغبة المشرع في أن يرسى مبدأ الالتزام الضريبي وذلك من خلال معاونه الممولين على الالتزام والحد من الخلافات والمشاكل التي يمكن أن تنشأ بين المصلحة والممولين حول تحديد الإيرادات الداخلة في وعاء الضريبة بالنسبة لهذا

النوع من الإيرادات .

ولكن مع التعديلات والتغيرات التي طرأت على المجتمع الضريبي وتلك الظروف الاقتصادية التي تغيرت تماماً والتي شهدها المجتمع في الآونة الأخيرة يات من الواضح عدم تناسب تلك الأساليب المتبعة والمتغيرات الحالية .

كما وأنه من المعلوم أن فرض الأساليب الحكمية في التشريع الضريبي لبعض الإيرادات تفقده فعاليته في تحقيق العدالة بين الممولين من جانب كما تفقده أيضاً المرونة في مواجهة المتغيرات التي تطرأ على المجتمع من جانب آخر .

وعلى ذلك وجد الباحث :-

إن المعاملة الضريبية الحالية لإيرادات الثروة العقارية لا تحقق الفعالية المطلوبة ، فمساهمة هذا القطاع في الحصيلة الضريبية ضئيلة للغاية بل قد تسفر في كثير من الأحيان عن أنه لا ضريبة تستوجب السداد عن هذه

الإيرادات ويستتبع التوصل إلى هذه النتيجة تكلفة إدارية تفوق الحصيلة الضريبية عنها ومن ثم لا تتحقق اقتصادية الضريبة فضلاً عن تسرب حصيلة ضريبية كان من الممكن تحصيلها من ممولين حالة أحكام التشريع حول هذا الجانب مما يهدر مبدأ العدالة الضريبية بين الممولين من جانب ويميز فئة على أخرى من جانب آخر .

ويرجع الباحث السبب في ذلك أيضاً إلى أن هناك بعض المشاكل في أعمال نصوص التشريع المتعلقة بهذا المجال يستلزم تقييمها وتقديم مقترحات بشأنها ،

ثانياً : مشاكل أعمال النصوص المتعلقة بتحديد إيرادات الثروة العقارية .

أولاً : ما يتعلق بتحديد إيرادات الأطنان الزراعية والاستغلال الزراعي :

١- الأطنان الزراعية :

حدد إيراد الأطنان الزراعية وفقاً لأحكام المادة ٢٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

على أساس القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط ضريبة الأطنان المقررة بلقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ بعد خصم ٢٠٪ مقابل جميع التكاليف والمصروفات .

ورغم أن المشرع قد حدد في المادة ٨٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بأن يعفى الممول من تقديم الإقرار حالة إذا اقتصر دخله على إيرادات الثروة العقارية ولم يتجاوز صافي دخله منها المبالغ المحددة في المادة ٧ من القانون (مبلغ ٥٠٠٠ جنيه الشريحة المعفاة من الضريبة) إلا أنه في حقيقة الأمر فإن الممول الذي يقتصر دخله على إيرادات من الأطنان الزراعية غالباً لا يسدد ضريبة على الدخل حتى ولو تجاوزت إيراداته منها الشريحة المعفاة ، وذلك لما يلي :

١- إن المشرع جعل الأساس في تحديد الإيراد منها هو القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط ضريبة الأطنان .

٢ - إن هذه القيمة الإيجارية

يخضعها المشرع للضريبة
على الدخل بعد استبعاد
نسبة ٣٠٪ مقابل جميع
التكاليف والمصروفات .

٣ - يمنح المشرع الممول

شريحة لا يستحق عليها
الضريبة على الدخل
مقدارها خمسة آلاف
جنيه ثم يخضع باقى
الدخل لأسعار متدرجة
بالشرائح تبدأ بواقع
١٠٪.

٤ - القيمة الإيجارية سالفة

الذكر سبق خضوعها
لضريبة الأطنان بواقع
١٤٪ .

٥ - يسمح المشرع باستئصال

قيمة ضريبة الأطنان
الأصلية المسددة من قيمة
ضريبة الدخل المحسوبة
تطبيقاً لحكم المادة ٤٥
من القانون رقم ٩١ لسنة

٢٠٠٥ ومن ثم فلا تصفر
بعد تنفيذ الخطوات
المنهجية عن ضريبة
واجبة السداد غالباً .

.. وفيما يلي مثال افتراضي

لتوضيح النتائج السابقة .

لو أن ممولا يمتلك ٤٠ هكتاراً
محاصيل حقلية تبلغ القيمة
الإيجارية للحدان ٣٥٠ جنيه
ولتخديد صافى الإيراد من
هذه الأطنان الزراعية
وضريبة الدخل المستحقة :
- صافى الإيراد من الأطنان
= ٤٠ هكتار

$250 \times$ القيمة الإيجارية
 $\times 70\%$ بعد خصم التكاليف
= ٩٨٠٠ جنيه

يخصم الشريحة المعفاة (مادة
٧) ٩٨٠٠ - ٥٠٠٠ جنيه

الوعاء الخاضع للضريبة
= ٤٨٠٠ جنيه

- ضريبة الدخل المستحقة
= $4800 \times 10\% = 480$ جنيه

تستثنى ضريبة الأطنان
السابق سداده بواقع ١٤٪

$40 \times 350 \times 14\% = 1960$ جنيه
الضريبة الواجبة السداد

= لاشئ .

وعلى ذلك يتضح أن ملاك
المساحات الكبيرة من الأطنان
الزراعية رغم تجاوز
إيراداتهم الشريحة المعفاة إلا
أنه لا يستحق عليهم ضريبة

على الدخل واجبة السداد بعد
تطبيق الأسلوب الحكيم
المشار إليه وزعم ما يمثل
حجم الاستثمار فى مساحة ٤٠
هكتاراً من قيمة استثمارية
حالية مرتفعة .

٢ - الإيرادات من الاستغلال
الزراعى :-

خدد المشرع إيرادات
الاستغلال الزراعى من
حدائق الفاكهة والنباتات
الطبية والعطرية ومشاتل
المحاصيل البستانية إذا
تجاوزت المساحات المعفاة
السابق الإشارة إليها وذلك
على أساس مثل القيمة
الإيجارية المتخذة أساساً
لرابط الضريبة على الأطنان
وذلك إذا كان حائز الفراس
مستأجراً للأرض وعلى
أساس مثل القيمة الإيجارية
المشار إليها إذا كان حائز
الفراس مالكا للأرض وذلك
بعد خصم نسبة ٢٠٪ مقابل
جميع التكاليف والمصروفات
وعلى ذلك يتضح أن المشرع
قد أعفى باقى المحاصيل
الحقلية الأخرى من الخضوع

للضريبة ورغم ما تشهده هذه الأيام من ارتفاع في أسعار العديد من هذا المحاصيل بل أصبحت تفوق في أسعارها تلك المحاصيل البستانية التي أخضعها المشرع للضريبة .

إن المتنبئ أيضاً لأسلوب المعاملة الضريبية لإيرادات الاستغلال الزراعي يجد أيضاً أنها لا تسهم بحصيلة ضريبية تتناسب وحجم الإيرادات والمكاسب المحققة منها وذلك إذا أخذ في الاعتبار ما يلي :

(١) إن الأساس في تحديد الإيرادات منها هو القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لريشة ضريبة الأطنان والتي سبق خضوعها أيضاً لضريبة الأطنان بواقع ١٤ % .

(٢) استبعاد المساحات المعفاة من الخضوع للضريبة بواقع ثلاثة أفدنة من حدائق الفاكهة وقدان واحد من النباتات الطبية والعطرية ومشاتل المحاصيل البستانية إذا كنن إنشاء هذه المشاتل للخدمة الخاصة لأصحابها .

(٣) ولا يخفى سبب إيراد من

الأطنان الزراعية المقررة بالفقرة الأولى من المادة ٢٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ عن تلك المساحات التي تستغل في إنتاج المحاصيل البستانية السابق الإشارة إليها .

(٤) خصم نسبة ٢٠ % من القيمة الإيجارية المشار إليها مقابل جميع التكاليف والمصروفات ،

(٥) استبعاد الشريحة المعفاة وفقاً للمادة ٧ من ذات القانون .

(٦) استنزاف قيمة ضريبة الأطنان المسددة من قيمة ضريبة الدخل المحسوبة تطبيقاً لحكم المادة ٤٥ من القانون المشار إليه .

وبتطبيق ما سبق نصل غالباً إلى أنه لا توجد ضريبة على الدخل واجبة السداد أيضاً .

وتوضيحاً لما سبق يعرض الباحث النبال الافتراضى التالى :

لو أن ممولا يمتلك ٣٣ فدانا يستغلها في زراعة حدائق فاكهة منتجة وتبلغ القيمة

الإيجارية للفدان ٣٥٠ جنيه لتحديد صافى الإيراد من الاستغلال الزراعى وكذلك ضريبة الدخل الواجبة السداد .

أولاً : صافى الإيراد من الاستغلال الزراعى .

(٣٣ فدانا - ٣ أفدنة معفاة) × ٣٥٠ × ٨٠ × ٢ = ١٦٨٠٠ جنيه

تستبعد الشريحة المعفاة = ٥٠٠٠ جنيه الوعاء الخاضع للضريبة = ١١٨٠٠ جنيه .

ضريبة الدخل = ١١٨٠٠ × ١٠ % = ١١٨٠ جنيه
تستنزف ضريبة الأطنان = ٣٣ × ٣٥٠ × ١٤ % = ١٦١٧ جنيه
الضريبة الواجبة السداد = لا شئ

وعلى ذلك يتضح أن ملاك المساحات الكبيرة من تلك الأطنان التى تستغل استغلالاً زراعياً فى تلك المحاصيل البستانية لا تستحق أيضاً عليهم ضريبة على الدخل تستوجب السداد بعد تطبيق الأسلوب الحكيم المشار إليه ورغم ما يمثل حجم الاستثمار فى مساحة ٣٣ فدانا من حدائق الفاكهة المنتجة .

الـرأى:

مما تقدم يتضح أنه لا يوجد مبرر لكى تخضع الأطيان الزراعية والإيرادات من الاستغلال الزراعى للضريبة على الدخل خاصة إذا كان نشاط الممول قاصراً فقط على هذا النوع من الإيرادات.

ذلك لنسبق خضوع هذه الأراضى الزراعية للضريبة على الأطيان المقررة بموجب القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ السابق الإشارة إليه .

كما أن المشرع فى معاملته لإيراد الثروة العقارية من الأطيان الزراعية ومن الاستغلال الزراعى وفقاً لما قرره من أسلوب حكمى بتطبيقه جعل هذه الأنشطة لا تسهم بحصيلة ضريبية تستوجب السداد على نحو ما قد تم توضيحه .

إن التوصل إلى النتيجة السابقة يتطلب تكلفة إدارية تكبدها مصلحة الضرائب من حيث إصدار إقرارات ضريبية معينة وتعيينها واستلامها وإحالتها على

الحواسب الآلية وما يتطلبه إنجاز كل هذا العمل على مستوى كافة مأموريات الضرائب من تكلفة إدارية تفوق الحصيلة الضريبية منها ومن ثم لا تتحقق اقتصادية الضريبة بخلاف المشاكل التى تصادف الممولين .

لذلك نقترح :

(١) إعادة النظر فى أحكام الماملة الضريبية لإيراد الأطيان الزراعية والاستغلال الزراعى. وذلك :

- إما الاكتفاء بفرض ضريبة الأطيان الزراعية بعد إعادة النظر فيها وتعديل معدلاتها بما يتفق والظروف الحالية والتفسيرات الاقتصادية القائمة.

- أو فرض أساليب قياس للإيرادات من هذه الأراضى وفى استغلالها بما يحقق حصيلة ضريبية مناسبة تتناسب وحجم الدخل المحققة منها .

(٢) تعيين إعادة النظر فى فرض ضريبة على بعض المحاصيل الحقلية الأخرى مع

استبعاد مساحات معينة تقى من الخضوع أسوة بما اتبعه المشرع عند تحديد إيرادات الاستغلال الزراعى من المحاصيل البستانية المختلفة .

ثانياً : بيع الأراضى الزراعية: لقد شهدت الأونة الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً فى أسعار الأراضى الزراعية ، وأصبح نشاط شراء وبيع الأراضى الزراعية يلقى نوعاً من الرواج الشديد وزاد إقبال المستثمرين على ذلك نظراً لما يحققه هذا النشاط من مكاسب سريعة وعالية لا تتحقق من أوجه الاستثمار الأخرى .

والمتبع للتشريع الضريبى الحالى بموجب القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ يجد أن المشرع لم يتعرض لهذا النشاط على وجه الإطلاق ولم يدرجه ضمن الإيرادات الخاضعة سواء ضمن الإيرادات من النشاط التجارى والصناعى كما فعل بالنسبة للإرباح الناتجة من عمليات تقسيم الأراضى

للتصرف فيها أو البناء عليها .
ولا ضمن إيرادات الثروة العقارية كما فعل في فرض ضريبة على التصرفات في العقارات المبنية أو الأراضى داخل كردون المدينة .

وبذلك خلا التشريع من النص على خضوع الأرباح الناتجة من بيع الأراضى الزراعية للضريبة على الدخل ومن ثم فتح ذلك مجالاً لفقد ضريبة كان من الإمكان تحصيلها في حالة لو اشتملت نصوص التشريع على إخضاع هذا النشاط .

المرأى :

يتعين ضرورة إعادة النظر في فرض ضريبة على تلك التصرفات الخاصة ببيع الأراضى الزراعية أو على أرباحها أسوة بما اتبعه المشرع في فرض ضريبة على تقسيم الأراضى للتصرف فيها أو البناء عليها وكذا في فرض ضريبة على التصرف في الأراضى داخل كردون المدينة بما يسمح بحصول الدولة على حقها في

الضرائب على هذا النشاط .
ثالثاً : إيرادات العقارات المبنية حدد المشرع إيرادات العقارات المبنية على أساس إجمالى القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة على العقارات المبنية المفروضة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ السابق الإشارة إليه وذلك خصم ٤٠ % مقابل جميع التكاليف والمصروفات فضلاً عن القيمة الإيجارية للمسكن الخاص الذى يقيم فيه الممول وأسرته .

كما حدد المشرع الإيراد الخاضع للضريبة على أساس مقدار الأجرة الفعلية مخصوماً منها ٥٠ % مقابل جميع التكاليف والمصروفات وذلك بالنسبة للإيرادات الناتجة من تأجير أى عقار أو جزء منه وفقاً لأحكام القانون المدنى .

ويلاحظ على ما تقدم أن المشرع فرق في المعاملة بين العقارات التى تخضع لأحكام الفقرة الأولى من المادة ٢٩ من القانون رقم ٩١ لسنة

٢٠٠٥ بشأن الإجراءات العادية وبين الإجراءات بعد ٣١ / ١ / ١٩٩٦ تاريخ صدور قانون الإيجار المحدد المدة رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ ويصرف النظر عن تاريخ إنشاء العقار موضوع عقد الإيجار سواء قبل هذا التاريخ أو بعده ومصدر التفرقة في الحالتين هو تاريخ عقد إيجار العقار :

فإذا كان عقد الإيجار محرر قبل ٣١/١/١٩٩٦ (تاريخ العمل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦) خضع الإيراد الناتج عن تأجير هذا العقار لأحكام الفقرة الأولى من المادة ٢٩ من القانون ١ لسنة ٢٠٠٥ وإذا كان عقد الإيجار محرر في ٣١/١/١٩٩٦ أو بعد هذا التاريخ ويصرف النظر عن تاريخ إنشاء العقار موضوع عقد الإيجار سواء قبل ٣١/١/١٩٩٦ أو بعده خضع الإيراد الناتج عن تأجير هذا العقار لأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥

نستكمل هذا المقال

في العدد القادم

نموذج محاسبى مقترح لقياس وعاء زكاة المنشآت الصناعية

دكتور/ محمد عباس بدوى

أستاذ المحاسبة والضرائب بكلية التجارة جامعة الاسكندرية

عميد كلية التجارة بدمهور « سابقاً »

تمثل الزكاة الركن الثالث من أركان الدين الإسلامى الأمر الذى أثار اهتمام الباحثين فى مجال المعرفة المحاسبية لدراسة المشكلات المرتبطة بقياس وعائها توصلاً لحساب قيمتها وعلى الرغم من ذلك فإن المشكلات المحاسبية المرتبطة بزكاة المنشآت الصناعية - من حيث قياس الوعاء وتحديد مقدار الزكاة المفروضة - لم تحظ بالاهتمام المناسب خاصة وأن الصناعة تعتبر أحد معالم الحياة المعاصرة التى تسمى إليها دول العالم ومنها الدول الإسلامية تحقيقاً للتنمية الاقتصادية ولتنوع مصادر

الدخل وتشغيل الأيدى العاملة.

١ - مشكلة البحث وأهميته :

تعتبر زكاة المنشآت الصناعية أحد الأمثلة التطبيقية لما يطلق عليه فى فقه الزكاة بزكاة المستغلات التى تعرف بأنها " الأموال التى لا تجب الزكاة فى عينها ، ولم تتخذ للتجارة ولكنها تتخذ للنماء فتقل لأصحابها هائلة وكسباً بواسطة تأجير عينها أو ما يحصل من إنتاجها " . ولعلاج زكاة المستغلات ظهرت ثلاثة آراء فقهية هى :
١ - أن تقوم المستغلات وتزكى زكاة التجارة ويكون سعرها ربع العشر من الأصل والنماء

أى من رأس المال والإيراد .
٢ - أن تزكى الغلة عند قبضها بمعدل زكاة النقود أى يكون سعرها ربع العشر من النماء .
٣ - أن تزكى الغلة زكاة الزروع أى يكون سعرها العشر أو نصف العشر من النماء .
ولكل رأى من الآراء الفقهية الثلاثة مبرراته وأسانيده ومن ثم يتحصر دور المحاسب فى هذا المجال فى قياس وعاء الزكاة وفقاً لكل رأى من هذه الآراء وباستعراض الآراء الثلاثة السابقة يلاحظ المطلع على المعرفة المحاسبية فى مجال محاسبة الزكاة الاهتمام بدراسة القياس المحاسبى لوعاء الزكاة طبقاً

للرايين الأول والثاني في حين أن الأخذ بالرأى الثالث يثير مشكلات محاسبية متعددة - عند قياس الوعاء - لم تحط بالاهتمام المناسب من جانب المحاسبين على الرغم من توصل إحدى الدراسات إلى ترجيح هذا الرأى لاعتماده على مصدر شرعى صحيح وهو القياس - الذى يعنى إعطاء الشئ حكم نظيره لعله مشتركة بينهما والذى تم بمعرفة عدد من الفقهاء المشهود لهم بصواب رأيهم وقوة أسانيدهم .

٢ - هدف البحث وخطة : يهدف البحث أساساً إلى دراسة الأسس والقواعد المحاسبية المرتبطة بزكاة المنشأة الصناعية ومحاولة تطوير نموذج محاسبى لقياس وعائها وتحديد قيمتها . وتحقيقاً لهدف البحث فقد تم تقسيم أقسامه الباقية إلى ما يلى : **القسم الرابع** ويقوم فية الباحث بإلقاء الضوء على مفهوم الأموال التى تجب فيها الزكاة بصفة عامة توصلأ إلى

نطاق الأموال التى تجب فيها الزكاة بالنسبة للمنشآت الصناعية ويتناول **القسم الخامس** مناقشة المداخل المختلفة لتحديد وعاء زكاة المنشآت الصناعية بقية التوصل إلى المدخل الملائم فى هذا المجال وفى **القسم السادس** يقوم الباحث بتقديم نموذج للمحاسبة عن زكاة المنشآت الصناعية اعتماداً على ما ينتهى إليه القسمان الرابع والخامس أما **القسم السابع** والأخير فيختص بمرض خلاصة البحث وما توصل إليه من نتائج .

٣ - نطاق الأموال التى تجب فيها الزكاة بالنسبة للمنشآت الصناعية :

ينطوى المال فى الإسلام على ما يمتلك من جميع الأشياء فيشمل الأصول والموجودات المادية وكذلك المنافع والحقوق المعنوية وبالنسبة للأموال التى تعتبر وعاء للزكاة فهى كل الأموال النامية نماء حقيقياً أو تقديرياً ولذلك فهى تشمل الأموال التى وجبت فيها

الزكاة على زمن الرسول "طلى الله عليه وسلم" كما تشتمل على الأموال التى اجتهد الصحابة والفقهاء فقالوا بوجوب الزكاة فيها بناءً على توافق علة الزكاة فى النماء وبصفة إجمالية فإن الأموال الزكوية تنقسم إلى مجموعتين .

المجموعة الأولى : وهى الأموال التى يتكون وعاء الزكاة فيها من رأس المال ونمائه كالأنعام وعروض التجارة والنقود وتتميز هذه الأموال بكونها مرصودة للنماء .

المجموعة الثانية : وهى الأموال التى يتكون وعاء الزكاة فيها من النماء وذلك على أساس أن ما لم تجب الزكاة فى أصله فإنها تجب فى نمائه أو نتائجه أو غلته كالزروع والثمار وتتميز هذه الأموال بكونها نماء فى ذاتها . وبالنسبة للأموال الزكوية فى المنشآت الصناعية فمن المعروف أن هذه المنشآت تمر أثناء ممارسة نشاطها بدورة

عمليات تتمثل في استخدام ما لديها من موارد بقصد إيجاد منتجات تامة (وظيفة الإنتاج) يتم بيعها (وظيفة التسويق) وفي سبيل إنتاج المنتجات التامة تتحمل المنشآت الصناعية بنفقات بقصد الوصول إلى صافي ثمرة الإنتاج أى صافي غلات المصنع لذلك تضاف إلى مجموعة الأموال الزكوية السالف ذكرها مجموعة ثالثة تتمثل في صافي غلات المصانع .

وعلى ذلك فإن نطاق الأموال التى تجب فيها الزكاة بالنسبة للمنشآت الصناعية تتطوى على الأموال المرصودة للنماء والأموال التى تعتبر نماءً فى ذاتها وأيضاً غلات المصانع وذلك ارتباطاً بوظيفتى المشروع الصناعى اللتين تجعلان منه مركزى ربحية هما : المصنع والمتجر مما يتيح دراسة عناصر الزكاة لكل منهما على حده. وإلى هذا ينتقل الباحث إلى القسم الخامس من البحث .

٤ - المدخل الملائم لتحديد وعاء زكاة المنشآت الصناعية :

أشارت الدراسة فى القسم الثانى من البحث إلى تعدد الآراء حول قياس وعاء زكاة المنشآت الصناعية وتتناول الدراسة فى هذا القسم عرضاً لأهم مداخل القياس التى أسفرت عنها هذه الآراء من منظور محاسبى تم تقييمها توصلاً للمدخل الملائم لقياس وعاء زكاة المنشآت الصناعية وذلك على النحو التالى :

١/٤ - عرض لأهم مداخل تحديد وعاء زكاة المنشآت الصناعية :

يعتبر مدخل تحديد وعاء زكاة المنشآت الصناعية قياساً على زكاة التجارة وأيضاً مدخل تحديد هذا الوعاء قياساً على زكاة النقود وكذلك مدخل تحديد هذا الوعاء قياساً على زكاة الزروع والثمار من أهم المداخل التى تناولتها الدراسات على المستويين الفكرى والتطبيقي. ويتم

دراسة هذه المداخل على النحو التالى :

١/٢/٤ مدخل القياس على زكاة التجارة .

يتحدد وعاء زكاة التجارة استناداً إلى قاعدة شرعية تتمثل فى : "إذا حلت عليك الزكاة فأنظر ما كان عندك من نقد أو عرض للبيع فقومه قيمة النقد وما كان من دين ملاءة فاحسبه ثم اطرح منه ما كان عليك من الدين ثم زكى ما تبقى" ويتضح من هذه القاعدة أن وعاء زكاة التجارة يتحدد على أساس ما يتعارف عليه محاسبياً بالعناصر النقدية ومن ثم يتكون وعاء زكاة التجارة من البنود التالية :-

- (أ) النقدية السائلة فى الصندوق وأرصدة الحسابات فى البنوك وديون القروض
- الشخصى التى للتاجر على الغير ويخصم من كل ذلك ديون القرض الشخصى التى على التاجر للغير .

(ب) عروض التجارة بعد تقييمها بالسعر الجارى مضافاً إليها الديون التجارية كالعملاء وأوراق القبض وما فى حكمها ومخصوصاً منها الموردون وأوراق الدفع وما فى حكمها أما عروض القنية والتي تختلف فى طبيعتها عن عروض التجارة من حيث إن الهدف من اقتاتها هو الانتفاع بها وليس المتاجرة فيها وتحقيق النماء - فإنها تخرج عن نطاق المال الذى يخضع لزكاة التجارة .

هذا ويرى بعض المحاسبين قياس زكاة الصناعة على زكاة التجارة كما أن فى الحكومات الإسلامية تتبع هذا المدخل علمياً ويستند المؤيدون لهذا المدخل على أن كلاً من التاجر وصاحب المصنع يستثمر أمواله ويستغلها ويربح منها وبذلك يتفق هدفها فى المحافظة على سلامة رأس

المال وتحقيق النماء فليس هناك فرق بين تاجر ينتفع ببيع السلعة التى يقوم بشرائها وبين مالك مصنع يبيع السلعة التى ينتجها .

وبناءً على ذلك فإن وعاء زكاة الصناعة وفقاً لهذا المدخل يتحدد على أساس طرح الالتزامات المتداولة من الأصول المتداولة التى تتكون من السلع التامة الصنع ، غير تامة الصنع ، والمواد الخام مقومة بالسعر الجارى ويضاف إليها النقود والديون ويخضع الباقي - هو المتمثل فى الفائض عن الحاجة الأصلية والسالم من الديون والبالغ النصاب - للزكاة بمقدار ربع العشر .

ولا يدخل فى وعاء الزكاة عروض القنية التى تتمثل فى الأصول الثابتة على أساس أنها غير مقتاة بفرض البيع كما أنها مشغولة بحاجة أصلية هى حاجة المشروع الصناعى لتكرار استعمالها إلى جانب أنها تمثل أدوات إنتاج بحيث لا تؤدى وظيفتى

الإنتاج والتسويق إلا بواسطة ٢/٢ مدخل القياس على زكاة النقود .

يتحدد وعاء زكاة النقود عملاً بقاعدة فقهية إسلامية تتمثل فى "إذا حضر الشهر الذى وقت الرجل أن يؤدى فيه زكاة ماله أدى عن كل مال له" والمقصود بالمال فى هذه القاعدة النقود وهى أى اصطلاح الاقتصاديين تعرف بأنها كل شئ يلقى قبولاً عاماً كوسيلة للتبادل مهما كان ذلك الشئ وعلى أى حال يكون .

وقد أوضحت إحدى الدراسات فى مجال محاسبة الزكاة أن نطاق النقود التى يتم تزكيتها وفقاً لزكات النقود تتطوى على كل ما فى خزائن الفرد أو المشروع من النقود بالعملة المحلية والعملة الأجنبية وكذلك الحسابات الجارية والودائع لأجل لدى المصارف بالإضافة إلى الأوراق المالية من أسهم وسندات وصكوك سواء كانت صادرة من جهات حكومية أو غير حكومية ما لم تكن تلك

الأوراق للتجارة كما يضاف إلى ذلك أيضاً ديون القرض الشخصي (ديون النقد) وعلى ذلك فإن وعاء الزكاة يتكون من عناصر الثروة النقدية المحددة بالنطاق سالف الذكر بعد خصم الحوائج الأصلية والسلامة من الديون ويخضع الباقي للزكاة بمقدار ربع العشر .

هذا ويرى بعض الباحثين معاملة النماء الصناعي معاملة النقود حيث يضم إلى أموال المزكى الأخرى التى يجب فيها الزكاة بمقدار ربع العشر ويبرز هذا المدخل ما يتميز به من بساطة وما يؤدي إليه من تخفيف على المزكى لأنه يأخذ الزكاة على الإيراد الصاهاى .

٣/٤ مدخل القياس على زكاة الزروع والثمار .

يتحدد وعاء زكاة الزروع والثمار فى كل ما أخرجه الأرض وهو ما يتوافق مع عموم المنصوص فى القرآن والسنة وما يجمع عليه الفقهاء وذلك على أساس أن

ما تخرجه الأرض من حاصلات زراعية يعد بمثابة نماء الأرض وغلتها فحيث وجدت تحقق النماء الذى هو علة وجوب الزكاة وإذا ما تحدد هذا الوعاء (النماء الزراعى) خضع للزكاة بمقدار العشر إذا كانت الأرض تروى بغير تكلفة سواء كان من المطر أو من ماء ينصب إليه من جبل أو نهر أو عين وبمقدار نصف العشر إذا كانت الأرض تروى بتكلفة نتيجة استخدام آلات رى ونحوها .

وقد اتجه رأى معاصر إلى معاملة النماء الصناعى معاملة النماء الزراعى استناداً إلى وجود تشابه بين النشاطين الصناعى والزراعى من حيث أن كلاً من الصناعة والزراعة نشاط إنتاجى يختص بإيجاد منتجات جديدة تتمثل فى سلع تامة الصنع وهى زروع وثمار ومن ثم تجب الزكاة فى النماء الصناعى بمقدار العشر .

٣/٤ تطبيق مداخل تحديد وعاء

زكاة المنشآت الصناعية :

أوضحت الدراسة فى الفرعية السابقة من البحث أن تحديد وعاء زكاة المنشآت الصناعية يستند فكرياً إلى أعمال القياس وقد عرض الباحث ثلاثة مسند داخل فى هذا الخصوص ، ويتم فى هذا القسم تقييم هذه المداخل سعياً إلى الكشف عن المدخل الملائم لتحديد وعاء زكاة المنشآت الصناعية وذلك على نحو ما سيرد فيما يلى :

١/٢/٤ تقييم مدخل القياس على زكاة التجارة :

تبين من عرض هذا المدخل أن استخدامه لتحديد وعاء زكاة المنشآت الصناعية يستند إلى كون أموال الصناعة والتجارة رؤوس أموال نامية وأن كلاً من مالكة العروض التجارية ومالك المصنع إنما هو تاجر يستثمر رأس ماله ويستغله ويربح منه وبالرغم من استناد هذا المدخل على أصل هام فى مجال الزكاة وهو أن الزكاة تجب فى المال النامى إلا أنه يؤخذ عليه ما

يلى :

(أ) أن عروض التجارة هي كل ما يعد للبيع بقصد الربح أما أموال المصانع فلا يعلها صاحبها للبيع بل للاستغلال .

(ب) أنه لو اعتبر كل مالك يستغل رأسماله ابتفاء لنمائه تاجراً ، لكان مالك الأرض التى تخرج له زرعاً وثماراً تاجراً أيضاً ويجب أن يقوم كل عام بتقييم أرضه ويخرج عنها ربع العشر زكاة وهو ما لم يقل به أحد ولا يعد أمراً مقبولاً فى الفكر الإسلامى .

(ج) أن المصانع قد يتوقف استغلالها فى بعض الأحيان لأسباب تتعلق بنقص المواد الأولية أو قلة الأيدى العاملة أو عدم رواج إنتاجها أو توقف آلاتها فهل يستوجب على مالك المصنع بيع التجهيزات الآلية الموجودة به حتى يؤدى الزكاة ؟ ويختلف

الأمر بالنسبة لصاحب العروض التجارية التى يقوم ببيعها ويخرج زكاتها من قيمتها بل يمكنه عند الحاجة أن يدفع الزكاة من عينها ويظهر ذلك قيمة الفرق بين ما ينتفع بعينه التجارية وما ينتفع بقلته كعروض القنية فى المنشآت .

(د) أن المصنع سيحتاج كل عام إلى تقييم لمعرفة قيمته فى وقت وجوب الزكاة ولا شك أن التقييم الحولى تواجهه صعوبات عملية كما أنه يتطلب نفقات تقص من حصيلة الزكاة .

ونظراً لأن القياس - كما سبق القول - يجب أن يقوم على إعطاء الشيء حكم نظيره لعله مشتركة بينهما فإن قياس زكاة المنشآت الصناعية على زكاة التجارة يصح فقط عندما يقوم المشروع الصناعى بوظيفة التسويق التى تختص ببيع وتسويق الإنتاج التام أما

النماء الصناعى فإنه يكون من غير الملأئم قياسه على زكاة التجارة .

٢/٢/٤ تقييم مدخل القياس على زكاة النقود :

أوضحت الدراسة عن عرضها لهذا المدخل أن حجة مؤيدى استخدامه لتزكية المنشآت الصناعية أنه يتسم بالبساطة عند استخدامه لفرض تحديد وعاء زكاة المنشآت الصناعية يدور محورها حول بساطته إلى جانب أنه يخفف على المزكى بفرض الزكاة بربع العشر من الإيراد أى أنه ' الصناعى ' .

ويرى الباحث عدم ملاءمة مدخل القياس على زكاة النقود لتحديد وعاء زكاة المنشآت الصناعية لما تتصف به حجة تبرير استخدامه من ضعف ذلك لأن الشريعة الإسلامية إذا كانت تراعى مصلحة المزكى فإنها تراعى مصلحة مصارف الزكاة أيضاً كما أن إخراج ربع العشر من صافى غلة المشروع الصناعى يعتبر خلطاً بين الأموال

العقارية والأموال المنقولة حيث تم قياس صافي النماء الصناعي على الأموال العقارية التي تجب الزكاة في نماؤها حيث تم حساب مقدار الزكاة بربع العشر وهو معدل الزكاة في الأموال المنقولة على رأس المال والنماء معاً كما أن اختلاف طبيعة وظيفة الصناعة من حيث أنها نشاط إنتاجي من طبيعة وظيفة النقود من حيث كونها وسيلة للتبادل ومقياساً للقيمة ومستودعاً للقوة الشرائية وأداة للبيع - يؤكد عدم ملائمة استخدام مدخل القياس على زكاة النقود كأساس لتحديد وعاء زكاة المنشآت الصناعية .

٣/٢/٤ تقييم مدخل القياس على زكاة الزروع والثمار :

تبين من عرض هذا المدخل أن استخدامه لتحديد وعاء زكاة المنشأة الصناعية ارتكز على التشابه بين كل من نشاط الصناعة ونشاط التجارة وإلى استخدام هذا المدخل ذهب المستفيد من

المهتمين بموضوع الزكاة حيث انتهوا في تحليلهم إلى أن هذا المدخل يعتبر أكثر المداخل ملائمة لتحديد وعاء الزكاة في المنشآت الصناعية للأسباب التالية .

(أ) أن الأرض الزراعية تتصف بالبقاء منتجة لفترة طويلة وكذلك الآلات الصناعية تبقى منتجة لأجل طويل إذا ما أحسن استخدامها .

(ب) وجود تشابه بين مالك الأرض الذي يزرعها بنفسه للحصول على محاصيلها ومالك المصنع الذي يديره بنفسه لتحقيق الربح وكذلك بين مالك الأرض أو المصنع الذي يؤجر أرضه أو مصنعه بمقابل أو يشترك مع غيره للتوصل إلى النماء الزراعي أو النماء الصناعي ومن ثم إخضاعه لزكاة الأموال العقارية .

(ج) وجود تشابه بين المصنع والمزرعة من وجهة نظر

القياس المحاسبي لنتيجة عمليات كل منهما حيث تتحدد هذه النتيجة بإعداد ثلاثة حسابات ختامية هي حساب التشغيل وحساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر بالنسبة للمنشآت الصناعية وحساب الاستغلال الزراعي وحساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر بالنسبة للمنشآت الزراعية .

ومن منطلق التسليم بملاءمة مدخل القياس على الزروع والثمار لتحديد وعاء زكاة المنشآت الزراعية ينتقل الباحث إلى القسم السادس الذي يخصص لتقديم نموذج محاسبي مقترح لزكاة المنشآت الصناعية متركزاً على مدخل الزروع والثمار .

٥ - النموذج المحاسبي المقترح لزكاة المنشآت الصناعية :

أوضحت الدراسة في القسم الرابع من هذا البحث أن الأموال التي تجب فيها الزكاة

بالنسبة للمنشآت الصناعية يتحدد نطاقها ارتباطاً بوظيفتي الإنتاج والتسويق ، لذلك فإن النموذج الذي يقترحه الباحث يستند إلى تقسيم المشروع الصناعي إلى مركزى الربحية توصلاً إلى الوعاء الخاضع للزكاة فى المنشآت الصناعية الذى يتضمن أوعية فرعية هى وعاء النشاط الصناعى ويتحدد بصافى النماء الصناعى ووعاء النشاط التجارى ويتحدد وفقاً لعروض التجارة وملحقاتها .

هذا ولما كان النماء فى الفكر الإسلامى هو الزيادة فى المال ويعتبر العلة المشتركة لوجوب الزكاة فى الأموال فإنه للوصول إلى صافى النماء يخصم من الوعاء الإجمالى جميع المئون والتكاليف والأعباء والخسائر المرتبطة بالمال الخاضع للزكاة ولذلك فإن مفهوم النماء فى الفكر الإسلامى فى مجال الزكاة يقترب من مفهوم الدخل الشامل وفقاً لنظرية الإثراء

فى الفكر الوضعى المالى ومن ثم يضاف إلى الأوعية الفرعية السابقة وعاء آخر يرتبط بعروض القنية التى تقتنيها المنشآت الصناعية لغرض الاستخدام فى المتجر والذى يتحدد بصافى نماء عروض القنية كما سيتضح فيما بعد .

وعلى ذلك فإن النموذج المقترح لزكاة المنشآت الصناعية سوف يتضمن ثلاثة أوعية فرعية يتم دراستها على نحو ما سيرد فيما يلى :
١/٥ قياس وعاء زكاة النشاط الصناعى :

يتحدد وعاء زكاة النشاط الصناعى بصافى النماء الصناعى الذى يتم قياسه بمقابلة الإيرادات بالمصروفات المتعلقة بالنشاط ويتم قياس كل منها وفقاً لما تقتضى به أحكام الشريعة الإسلامية على نحو ما سيرد فيما يلى :

١/١٠ قياس الإيرادات فى الفكر الإسلامى فى مجال الزكاة على محورين هما

أحقية الإيراد وتحقيق الإيراد .

ويقصد بأحقية الإيراد أن يكون للمشروع حق فى الإيراد ويتأتى ذلك فى نطاق شرعية عمليات المعارضة والتبادل أما تحقق الإيراد فإنه يعتمد فى فقه المضاربة على مبدأ نضوض العروض وتحويلها إلى نقود ويختلف تحقق الإيراد عند نقطة النضوض عن تحقيق الإيراد عند نقطة الإنتاج فنقطة البيع تفترض تحقق الإيراد بعملية الإنتاج دون اشتراط البيع الفعلى أما نقطة النضوض فتعتبر الإيراد قد تحقق بعد تحويل جميع العروض إلى نقود حاضرة .

وتأسيساً على أن الزكاة تجب فى الأموال النامية فلا يشترط أن يكون النماء الخاضع للزكاة محققاً فى صورة نقدية بل يكفي أن يكون قابلاً للتحقق وهكذا يوضع أن فقه الزكاة يتبنى تحقق الإيراد على أساس الإنتاج ذلك لأن العبرة فى قياس الإيراد - من وجهة

النظر الإسلامية - هي وقوع الحدث المادى الذى يؤدى إلى إمكانية الحصول على الإيراد أى إتمام الإنتاج فى المنشآت الصناعية ومن ثم ينبغى قياس الإنتاج بقيمته السوقية. ولما كان النموذج المقترح لزكاة المنشآت الصناعية يستند إلى تقسيم المشروع الصناعى إلى مركزى ربحية فإن عملية تحويل المنتج إلى المتجر النقطة التى يتحقق عندها الإيراد وهو ما يتمشى مع الفكر الإسلامى فى مجال الزكاة الذى لا يشترط البيع الفعلى لتحقيق الإيراد لذلك فإن قياس الإيرادات عند تحديد وعاء زكاة النشاط الصناعى يتم على أساس سعر التحويل أى السعر الذى يحمله المصنع على المتجر مقابل الإنتاج التام المحول إليه والذى يتم قياسه على أساس القيمة الجارية .

٢/١/٥ قياس التكلفة الصناعية .

ينطوى مفهوم التكلفة فى فقه الزكاة على تكلفة الخدمات التى تتعلق بممارسة النشاط

سواء كانت خدمات فورية مثل خدمات النقل والعمالة أو خدمات قصيرة الأجل مستفادة من السلع والمواد المشتراة بهدف البيع أو بقصد الاستخدام فى العمليات الإنتاجية أو خدمات طويلة الأجل مستفادة من الأصول الثابتة (عروض القنية وعروض الصناعة).

هذا ويتم قياس تكلفة الخدمات الفورية على أساس تكلفة الحصول عليها وهى القيمة الجارية فى ذلك الوقت كما تقاس تكلفة الخدمات قصيرة الأجل على أساس القيمة الجارية للمستفيد منها فى ممارسة النشاط أما تكلفة الخدمات طويلة الأجل للمستفدة فى ممارسة النشاط فإنه يتم قياسها على أساس الفرق بين القيمة الجارية فى بداية الحول وبين قيمتها الجارية عن حولان الحول .

ويتضح مما سبق أن التكلفة الصناعية وفقاً لما يقضى به فقه الزكاة تشمل تكلفة

الخدمات المستفدة التى تتعلق بإنتاج السلعة سواء أكانت خدمات فورية أو قصيرة الأجل أو طويلة الأجل ولتحديد وعاء زكاة المنشآت الصناعية يجب قياس التكلفة الصناعية فى إطار المبادئ التى تحكم هذا القياس فيفقه الزكاة ومن أهم هذه المبادئ ما يلى :

(أ) اتباع أساس القيمة الجارية لقياس تكلفة الخدمات المستفدة من عروض القنية وعروض الصناعة وأيضاً لقياس عروض تجارية جديدة بدلاً من المبيعة .

(ب) ضرورة ربط التضحية بالعائد فإذا لم يقابل التضحية منافع فإن النفقة تعتبر خسائر وتقسم الخسائر إلى نوعين النوع الأول : خسائر يتم معاملة نفس معاملة التكاليف لأنها مسموحات مادية تحدث أثناء مزاولة العملية الإنتاجية وتعتبر عن الفاقد والتالف الطبيعى

النوع الثاني : خسائر من

الممكن تقاديرها لذلك يتحملها المتسبب موظفاً بالمشروع أو أجنبياً عنه سواء كان موظفاً أو أجنبياً عن المشروع .

(ج) استبعاد الفائدة على رأس المال المستثمر وكذلك على القروض لأن الفائدة ربا تحرمه الشريعة الإسلامية .

(د) استبعاد الزيادة في أثمان عناصر التكاليف بسبب الاحتكار أو البيوع غير المشروعة .

(هـ) عدم أخذ التكاليف الضمنية في الاعتبار .

(و) تبويب التكلفة الصناعية تبويباً وظيفياً والتزاماً باتباع مدخل القياس على الزروع والثمار لتحديد وعاء زكاة المنشآت الصناعية فإن تحديد وعاء زكاة النشاط الصناعي

(صافي النماء الصناعي) يتم وفقاً للخطوات التالية :

الخطوة الأولى : ضم الوحدات التامة الصنع خلال الحول من جميع المنتجات ، قياساً على ضم ثمار الحول الواحد بعضها إلى بعض

وذلك بغية تحديد تكلفتها وقيمتها التجارية .

الخطوة الثانية : خصم جميع المصروفات اللازمة لعمليات الإنتاج الصناعي والتي تتمثل في التكلفة الصناعية من القيمة الجارية لنفس العدد والنوع من الوحدات المنتجة بالسعر السائد في السوق توصلاً إلى النماء الصناعي وذلك قياساً على خصم نفقات السقي والبذور والفلاحة للوصول إلى صافي النماء الصناعي .

وعلى هذا يتحدد الوعاء الفرعي الأول لزكاة المنشآت الصناعية (صافي النماء الصناعي) وفقاً للنموذج الذي تعرضه القائمة التالية :

قائمة تحديد وعاء النشاط الصناعي

الإنتاج بسعر التحويل		
الإنتاج التام المحول إلى المتجر	xx	
الإنتاج التام بمخازن المصنع	xx	
الإنتاج غير التام	xx	
إجمالي الإنتاج بسعر التحويل		xx
الإنتاج بالتكلفة الصناعية		
الإنتاج التام المحول إلى المتجر	xx	
الإنتاج التام بمخازن المصنع	xx	
الإنتاج غير التام	xx	
إجمالي الإنتاج بالتكلفة		(xx)
زكاة المنشآت الصناعية (سائل التام للمخازن)		xx

هذا وتحدد قيمة زكاة النشاط الصناعي بالمعادلة التالية :

زكاة النشاط الصناعي =

صافي النماء الصناعي × ١٠ %
٢/٥ قياس وعاء زكاة النشاط التجاري في المنشآت الصناعية .

يتحدد وعاء زكاة النشاط التجاري في المنشآت الصناعية بالأعمال التي تجب فيها زكاة التجارة والتي تشكل إطاراً يدخل في نطاق جميع الأعمال إذا توافر فيها عنصران العنصر الأول :

المعمل ويمثله البيع والشراء والوساطة في التبادل وفقاً لأحكام الإسلام أما العنصر الثاني فهو النية ومضمونها أن التاجر عندما يزاول مهنته بقصد الربح وهو بذلك ينوي بعمله المحافظة على رأسماله وتحقيق النماء ولذلك فإن الأموال التي تخضع لزكاة التجارة تتسم باقترانها بنية التجارة بتداول تلك الأموال وتقليبها بيعاً وشراءً وتاجراً . وإذا لم تقتزن النية بالعمل

فلا تكون الأموال معدة للتجارة .

ويتحدد نطاق المال الذي يدخل في وعاء زكاة التجارة في عروض التجارة وهي الأموال المعدة للبيع والمخصصة للنماء ويتم تقييمه على أساس السعر الجارى وفقاً لما يجرى عليه فقه الزكاة وذلك على أساس أنه يعبر بصدق وعدالة عن القيمة الحقيقية للأموال .

وتأسيساً على ذلك فإن وعاء زكاة النشاط التجارى فى المنشآت الصناعية يتحدد وفقاً للخطوات التالية :

الخطوة الأولى : حضر عروض التجارة وملحقاتها والتي تتمثل فى مخزون الإنتاج التام المحول من المصنع ، الديون التجارية والحسابات المدينة الأخرى ، والمواد الخام الموجودة بالمصنع فى نهاية الحول .

الخطوة الثانية : حضر النقود وملحقاتها والتي تتضمن النقود بالصندوق فى المصنع والمتجر والحسابات الجارية

والودائع لدى البنك وديون القرض الشخصى .

الخطوة الثالثة : حضر الالتزامات والتي تتمثل فى المقدار المخصص يقيناً لاقتناء عروض صناعية وعروض قنية تم التعاقد عليها والالتزام بها فعلاً ، والالتزامات المتداولة والمخصصات ومقابل قيمة الإنتاج التام المحول من المصنع وحسابات موردي المواد الخام . وعلى هذا يتحدد وعاء زكاة النشاط التجارى وهو الوعاء الفرعى الثانى لزكاة المنشآت الصناعية وفقاً للنموذج الذى تعرضه القائمة التالية :-

قائمة تحديد وعاء النشاط التجارى

الأصول المتداولة		
إجمالى عروض التجارة وملحقاتها	xxx	
إجمالى النقود وملحقاتها	xxx	
مجموع الأصول المتداولة		xxx
وعاء زكاة النشاط التجارى (صافى رأس المال التام)		xxx

ويتحدد مقدار زكاة النشاط التجارى بالمعادلة التالية :

زكاة النشاط التجارى = صافى رأس المال التامى ×

٢,٥ %

٣/٥ قياس وعاء عروض القنية .

لما كانت علة الزكاة هى النماء فإن عروض القنية فى ذاتها لا تجب الزكاة عليها إلا إذا تم بيعها فيتحقق نماءها ويعرف فى فقه الزكاة بالفائدة المحققة التى تقابل المكاسب الرأسمالية فى المحاسبة كذلك يرتبط قياس الربح فى فقه المعاملات بسلامة رأس المال لذلك كانت القيمة الجارية هى أساس القيمة مما يترتب عليه أن ينشأ نماء فى عروض القنية تعرف فى فقه الزكاة بالفائدة التقديرية التى تقابل أرباح الحياة فى المحاسبة .

وعلى ذلك فإن وعاء زكاة عروض القنية يتحدد نطاقه بالفائدة المحققة وتحدد بالفرق بين قيمة عروض القنية المباعة وبين قيمتها الدفترية وكذلك بالفائدة التقديرية التى تحدد بالفرق بين القيمة الجارية لعروض القنية وبين قيمتها الدفترية وتحسب الزكاة على هذا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رأس المال
المصدرو والمدفوع
١٩٨ مليون دولار أمريكي



رأس المال
المخصص به
٥٠٠ مليون دولار أمريكي

بَنكُ فَيْصَلِ الْإِسْلَامِيِّ الْمَصْرِى

شركة مساهمة مصرية

نتائج البنك عن النصف الأول من العام المالى ٢٠٠٧ م

البيان	نهاية يونيو ٢٠٠٧ م	نهاية يونيو ٢٠٠٦ م	معدل النمو
• إجمالي حجم الأعمال	٢٠٩٤٣	١٧٩٦٠	١٦,٦١ %
• إجمالي الأصول	٢٠٧٢٣	١٧٦٤٥	١٧,٤٤
• الأوعية والشهادات الادخارية	١٨٩٣٠	١٥٩٨٨	١٨,٤٠
• إجمالي أرصدة التوظيف والاستثمار	١٩٦٢٧	١٦٧١٩	١٧,٢٩
• الأصول السائلة	١٣٣٢	١١٦٢	١٤,٦٢
• أرصدة المخصصات	١٠٦٠	٩٦٨	٩,٥٠
• حقوق المساهمين	٦٧٧	٦٢٨	٧,٨٠
• إيرادات النشاط عن الفترة (٦/٢٠٠١/١)	٧٠٨	٥٠٨	٣٩,٣٧
• عائد الأوعية الادخارية عن الفترة (٦/٢٠٠١/١)	٥٠٣	٢٧٩	٣٢,٧٢
• جملة المصروفات والإهلاكات وتدعيم المخصصات للفترة (٦/٢٠٠١/١)	١١١	٩٤	١٨,٠٩
• صافي أرباح الفترة	٩٤	٢٥	١٦٨,٥٧

فروع البنك

فرع الجيزة : (١٤٩) شارع التحرير - ميدان الجلاء - الدقى .
فرع القاهرة : (٣) شارع ٢٦ يوليو - القاهرة
الأزهر - غمرة - مصر الجديدة - الدقى - مدينة نصر - السيدة زينب - زيزينيا (القاهرة الجديدة)
الإسكندرية - دمنهور - طنطا - بنها - المنصورة - المحلة الكبرى - الزقازيق - السويس
مدينة دمياط الجديدة - أسىوط - سوهاج .

فروع قيد الافتتاح

مدينة السادس من أكتوبر - الإسكندرية (٢) - شبرا - المعادى - دسوق (كفر الشيخ) - أسوان
العريش (شمال سيناء) - الهرم

PRIVATE EQUITY

البنك الأهلي المصري
والعالم مع بنك الاستثمار الأوروبي
يساعدك على تحقيق أهداف مشروعك
من خلال تقديم
حلول مبتكرة لتخفيف كلفة التمويل بسهولة،
رغم الصعوبات الاقتصادية.

• تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تتخطى ١0 ملايين جنيه مصري
• تمويل الشركات الناشئة

٢٠١٧-٢٠١٨ | ٣٥

مطباء أو لولاية في التمويل للمشروعات التي يوجد لديها فرص الاستثمار



الْبَيْتُ الْكَلْبِيُّ الْفَارُجِيُّ

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

سجل تجاري رقم ١

أولاد من المملوكات - زوجة الملك - سجناء في السجون - السجناء في السجون

E-Mail: atef_elsayed@nbe.com.eg

سراج البنك الأهلي المصري، ١٨٨٧، كورنيش النيل - القاهرة